الفصل الأول

حول موضوع علم الاجتماع ومضمونه

1ـ يلاحظ المتتبع للدراسات المتعلقة بعلم الاجتماع sociologie أن أغلب هذه الدراسات تبدأ بالتساؤل عن (ماهية) هذا العلم ما هو ؟ ما طبيعته ؟ ما مضمونه ؟ ما علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى ؟.. إلخ. كما لو كان كل جيل. كما يقرر جان دوفينو Jean Duvignaud بحق ـ ((يحمل معه الصورة التي كونها لنفسه عن هذا العلم)).

إن جملة من الأسباب الموضوعية، هي التي وضعت (علم الاجتماع) بدون شك في مثل هذا الموضع الخاص، وجعلته (يتميز بالبحث الدائب عن ذاته) على حد تعبير (ريمون آرون) Reymond Aron. **ومن و جهة نظرنا فإن أبرز هذه الأسباب هي:**

أ) التداخل بين علم الاجتماع والفلسفة.

ب) العامل الإيديولوجي.

ج) مرونة المفاهيم الاجتماعية.

د) التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة.

هـ) التعدد والتشعب النظري في علم الاجتماع والدراسات الاجتماعية.

و) تعدد المناهج في علم الاجتماع.

1، 1 علم الاجتماع والفلسفة:

2 ـ من المعروف أن كافة العلوم الطبيعية والاجتماعية، قد نشأت في أحضان الفلسفة، إلا أنها ومن خلال التطور الطويل الذي أصاب المجالين المادي والروحي (الوعي الفردي والاجتماعي) شرعت تفك ارتباطها، بصورة أو بأخرى، بقدر أو بآخر، مع الفلسفة لتشق لنفسها طريقاً خاصة بها، سواء بالتوافق مع الفلسفة، أو بموازنتها، أو بالتعارض معها متحولة بذلك إلى مجال ((العلم)).

إن ولادة ((العلم الاجتماعي)) ما كانت واقع الحال ممكنة قبل ولادة الفكر النقدي الذي شرع يستعيض بحكم العقل على رأي السلف، وولادة المنهج العلمي على يد كبار المفكرين الثوريين **أمثال:** فرنسيس بيكون، ورينيه ديكارت، وعمانويل كانط، وهيغل وداروين، وكارل ماركس، وفريدريك انجلز... وغيرهم الذين خاضوا أشرس المعارك ضد الفكر الاقطاعي اللاهوتي الاستسلامي، وبسطوا لأول مرة سلطان العقل، وبالتالي ((العلم)) فكراً ومنهجاً. فما هو هذا العلم ؟

3 ـ العلم هو خلاصة محاولة الإنسان لمعرفة قوانين الواقع المادي (البيئة الطبيعية)، الاجتماعي (البيئة الاجتماعية) الذي يعيش ضمنه، والسيطرة على هذا الواقع، من خلال توجيه قوانينه لما فيه خيره ومصلحته. إنه منهج محدد لاكتشاف الحقيقة يقوم بصورة أساسية على التجربة، وتعميم نتائج التجربة في قوانين نظرية، ثم العودة إلى الواقع لاختبار صحة هذه القوانين **وبتعبير آخر:** هو القدرة على استخلاص العام من الخاص، والكلي من الجزئي واختبار العام بالخاص والكلي بالجزئي، والربط بين العام والخاص، والكلي والجزئي ربطاً تجريبياً موضوعياً حياً.

4 ـ إن هذا التلازم بين ((العلم)) و((التجربة)) من جهة، وبين التجربة والواقع ((الملموس)) من جهة ثانية، أو مع الفكر المثالي في ميتافيزيقية الفصل بين العلم والفلسفة، بل ووضعهما في موضع معارضة الواحد للآخر، بحيث أن أي تداخل بينهما إنما يجرح كبرياء الفلسفة (!) أو يقلل من موضوعية العلم. فغاية العلم – وفق بيرغسون على سبيل المثال – هو معرفة المادة، بينما غاية الفلسفة هي معرفة الروح، وتقع العلوم الانسانية كعلم النفس والاجتماع بين الفلسفة والعلم... ولم يجد الفكر الجدلي بالمقابل أية صعوبة في أن يتبين أنه على الرغم من أن مجال العلم – ولاسيما العلم الطبيعي – هو بصورة عامة غير مجال للفلسفة، إلا أن كثيراً من الأسئلة التي تنتصب أمام ((العالم)) أو

((الفيلسوف)) – ولا سيما في مجال علم الاجتماع – لا تجد اجاباتها لا في العلم الصرف، ولا في الفلسفة الصرفة، ذلك أنها تطبيقياً أسئلة تقع في نقطة التقاطع بين العلم والفلسفة، من مثل الأسئلة المتعلقة بحقيقة تصوراتنا عن الأشياء المحيطة بنا وبالعلاقة بين المادة والوعي أو بين الفكر والدماغ ؟ أو بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي... إلخ. ومن جهة أخرى فإنه سواء في مجال العلم أو الفلسفة لا بد من الاحتكام إلى الممارسة Praxis التي هي المقياس الوحيد لصحة ((قضايا)) العلم أو الفلسفة وأن هذا الترابط بين ((النظرية)) و((الممارسة)) سوف يؤدي إلى الخروج بالنظريات، سواء العلمية أو الفلسفية من حيز ((التفسير)) Interpretation إلى حيز ((التغيير)) Veranderung من دائرة ((ما هو كائن)) إلى دائرة ((ما يجب أن يكون))، الأمر الذي سيجعل الفلسفة بحاجة إلى العلم، ويجعل العلم بحاجة إلى الفلسفة.

5 - **تتوزع المعارف العلمية بين فرعين أساسيين:** ((العلوم الطبيعية)) و((العلوم الاجتماعية)) ومع أن كلمة ((علوم)) تمثل قاسماً مشتركاً بين الطرفين، إلا أن هناك فرقاً جوهرياً بينهما، وهو ينتمي أصلاً إلى الفرق الكائن بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية. ((ففي الطبيعة (بقدر ما نضع جانباً رد فعل الإنسان فيها) لا يؤثر بعضها ببعض سوى قوى عمياء لا واعية، وفي تأثيرها المتبادل هذا تظهر القوانين العامة، وليس هنا أي هدف منشود ... أما في تاريخ المجتمع، فالأمر على العكس، فهنا يفعل الناس الذين لهم موهبة الوعي، ويعملون بتفكير، أو بعاطفة، وينشدون أهدافاً معينة، ولا يصنع هنا شيء دون نية واعية، أو هدف منشود)).

إن كون الظواهر الاجتماعية ظواهر ((أناسية)) بمعنى أن الإنسان يمثل لحمتها وسداها، إضافة إلى كونه مفسرها ومغيرها الفاعل فيها والمنفعل بها هو الذي تسبب في تخلف ظهور العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية من جهة، وخلق اشكالات خاصة بين هذه العلوم وبين الفلسفة من جهة أخرى.

6 ـ ولقد أثارت مسألة العلاقة بين علم الاجتماع والفلسفة صرعاً جاداً بين الاتجاهين الرئيسيين في علم الاجتماع، الاتجاه البرجوازي والاتجاه الاشتراكي، ولكن الحياة حسمت هذا الصراع لصالح الاتجاه الاشتراكي، ولا سيما بعد أن نشأت وتوطدت تلك الجسور المتينة بين علم الاجتماع والفلسفة، حيث لبست الفلسفة ثوب المجتمع بعد أن أنزلها ماركس من السماء إلى الأرض، بإعلانه أن الفلاسفة لم يقوموا حتى الآن سوى ((بتفسير)) العالم، وأن المهمة باتت في ((تغييره)).

وحيث اقتحم علم الاجتماع معاقل الفلسفة محولاً إياها إلى ((فلسفة اجتماعية)) ((مدّجنة)) وقد تتوج هذا الاتجاه بظهور ((علم اجتماع المعرفة)) Wissenaoziologie على يد الفلاسفة الاجتماعيين الألمان ولا سيما ((كارل مانهايم)) K. Manheim من خلال كتابة القيم ((الايديولوجية والطوباوية – مقدمة في علم اجتماع المعرفة)) وبات اليوم كثير من أقطاب علم الاجتماع الغربي يسلمون بمسألة الترابط بين علم الاجتماع والفلسفة وبحاجة الطرفين إلى بعضهما بعضاً.

7 ـ فالفلسفة الاجتماعية بنظر ((موريس جنزبرغ)) Morris Ginsberg **تشمل على جانبيين**: جانب منطقي نفذي يهدف إلى البحث في منطق العلوم الاجتماعية، ومدى صلاحية المناهج والمبادئ التي تستخدمها، وجانب تركيبي يبحث في مدى صلاحية المثل العليا الاجتماعية، ويضرب جنزبرغ لذلك مثلاً هو مسألة ((التقدم)) **حيث يجد فيها جانبيين:**

* جانباً يتعلق بعلم الاجتماع وهو معرفة التغيرات الاجتماعية الفعلية الملموسة.

* وجانباً يتعلق بالفلسفة الاجتماعية وهو مطابقة هذه التغيرات للمقاييس الخلقية والمعايير التقويمية.

أي أن قضية ((الأخلاق)) وفق هذا الفهم ليست من اختصاصي الفلسفة وحسب وإنما من اختصاص علم الاجتماع أيضاً، ذلك أننا عند بحثنا للوقائع الاجتماعية لانستطيع أن نتجاوز الغايات والمثل العليا والأماني الإنسانية، والتي تشكل واقع الحال المادة التي تصنع منها الأحداث الاجتماعية. **وأخيراً يصل جنزبرغ إلى الاستنتاج الذي مؤداه:** إنه لا مكان للزعم القائل بأن أحكام القيم ذاتية، وأن الحياد الأخلاقي والتنزه العلمي يقتضي الفصل بين الوجه العلمي والوجه التقويمي للمسائل الاجتماعية. وهو يدعم وجهة نظره السالفة باستشهاده في أن دوركهايم يعتبر القواعد الأخلاقية فئة من الظواهر الاجتماعية.

كما أن ((نيقولا تيماشيف)) Nichlas Timasheff يرى أن الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع تعدان بمثابة نوعين مختلفين من جهد العقل البشري المنقب، إلا أن الاختلاف بينهما يشبه بصفة عامة ذلك الاختلاف الذي يفصل بين العلم الامبيريقي التجريبي والفلسفة، وهو اختلاف ينصب أساساً على مستويات التجريد والمعالجة المنهجية، **فكلاهما:**

- يحاول أن يصف الواقع ويفسره.
- يعتمد على ملاحظة الوقائع والتعميم المشتق من هذه الملاحظات.

و يصل تيماشيف أخيراً إلى النتيجة التالية: وهو أن الفارق، بين الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع واضح جلي على المستوى النظري، إلا أن الحدود بينهما مختلطة على مستوى الممارسة. ويرى ((روبرت ماكفير)) R.M.Maciver بدوره أن القياس الكمّي وحده هو المعرفة إلا أنه يستدرك أن الأهداف لا يمكن قياسها، وأن حركات الفكر في شعب من الشعوب لا يمكن تقديرها بإحصاء الأشخاص وأن قوة الشخصية ليست كقوة الآلة تقبل القياس، وأن النظم إن هي إلا تكوينات مثالية لا طول لها ولا عرض من حيث الكم ويستنتج بالتالي أن رجل الاجتماع الذي يفتقر إلى الاهتمام الأخلاقي، ولا يهتم بالظروف الاجتماعية

قياساً إلى القيم، لا يعدو أن يكون رجلاً مظهرياً وسطحياً في علمه، ومثله في هذا مثل واحد من النحاة يدرس حروف الكلمات ومقاطعها ولكنه لا يفكر في معانيها.

وفي الواقع فإن ثورة نقدية تجتاح علم الاجتماع الأمريكي المعاصر استهدفت الاتجاه التجريبي الجامد الذي يحاول أن، يسجن علم الاجتماع في بوتقة القياس الكمي الاحصائي، ويحوله إلى ((علم اجتماع تجريبي)) ليس أبعد. وحسب ما يرى الدكتور عاطف غيث في هذا المجال، فإن كلا من رايت ميلز G.Wright Mills وميرتون Robert Merton وردفيلد R. Redfield وبارسونز T. Parsons قد حاولوا إضافة بعد جديد إلى الدراسة السوسيولوجية يتمثل هذا البعد في محاولة تفهم الحقيقة الاجتماعية من الداخل وليس الاكتفاء بتناولها من الخارج، ذلك أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإنسان الكائن الحر. ومن جهة ثانية فإن هذا البعد الجديد يتمثل في أن موضوع علم الاجتماع هو عبارة عن حقيقة متعددة الوجوه، ينبغي لتفهمها أن نحيط بها من مختلف هذه الوجوه، ولا سيما ما يتعلق بتفسيرها من الخارج وتفهمها من الداخل.

8 ـ أما بالنسبة للنظرية الماركسية **فإنها تقر دون مواربة: أولاً** إن ((المادية التاريخية)) هي العلم الاجتماعي الوحيد الصحيح، وأن كارل ماركس وفريدريك انجلز هما المؤسسان الحقيقيان لعلم الاجتماع، **وثانياً**: إن المادية التاريخية هي علم فلسفي عن المجتمع باعتبارها ذراع المادية الجدلية الممتدة إلى المجتمع الذي هو شكل خاص من أشكال حركة المادة.

✓وتبرر الماركسية الصلة الجدلية بين علم الاجتماع والفلسفة بعدد من الاعتبارات أهمها:

أولاً: إن ارتباط العلم بالنظرة الفلسفية العامة Weltanschauung يسلح العلم بمعرفة أعم القوانين التي تحكم تطور العالم الموضوعي، وبنظرية للمعرفة، وبمنهج للبحث،

ثانياً: إن وضع نظرة عامة عن سير العملية التاريخية **يتطلب الإجابة على السؤال التالي:** ((ما الذي يحدد وعي الناس صانعي التاريخ ؟)) وهو سؤال ذو جانبين: جانب فلسفي، وآخر اجتماعي.

ثالثاً: إن ((المقولات)) Kategorien عامة، والمقولات الاجتماعية die Gesellschaftlichen Kategorien خاصة، تحمل بعداً فلسفياً، لانها بمثابة الدرجات في سلم المعرفة. das Wissen

ورابعاً: أن جوهر الشيء وقوانينه الخاصة، لا تصادف عادة على سطح الظواهر، وإنما هي كامنة بعيداً عن متناول الحواس، ولا بد من الاستعانة بالمنظار الفلسفي للنفاذ إلى هذا الجوهر.

9 ـ والخلاصة، فإنه يمكن تركيز التفرقة بين العلم والفلسفة **في هذه العبارة:** رجل العلم يشغله ((واقع الطبيعة)) أما الفيلسوف فتشغله ((طبيعة الواقع)). وهي تفرقة ((جدلية)) بمعنى أنها تشير إلى ((الوحدة))، وإلى ((التضاد)) بين هذين المفهومين في آن واحد.

1، 2 علم الاجتماع والايديولوجيا:

10 ـ شهدت العلاقة بين علم الاجتماع والايديولوجيا صراعاً أشد عنفاً وحرارة من ذلك الذي شهدته العلاقة بين علم الاجتماع والفلسفة **ولا سيما بين الاتجاهين الرئيسيين في علم الاجتماع**: الاتجاه البرجوازي، والاتجاه الاشتراكي، ففي الوقت الذي ألح فيه موريس جنزبرغ مثلاً على الصلة القوية بين علم الاجتماع والفلسفة كما مر معنا، بدا متحفظاً تجاه العلاقة بين علم الاجتماع والايديولوجيا بل وخائفاً على علم الاجتماع من الايديولوجيا. **يقول جنزبرغ:** ((في العلوم الاجتماعية يتأثر اختيارنا للمواد المعايير الملائمة بالاتجاه الذي نرمي إلى أن يتجه إليه مجتمعنا (أي بايديولوجيتنا: م. ز) ولهذا، يخشى على العلم الاجتماعي أن ينحدر إلى الدفاع عن النظام القائم، بل أن بعض الماركسيين ألحوا صراحة على ضرورة الانحياز جانب من الجوانب أي أنهم

يولولون بقيام ما يمكن أن يسمى ((تحويل الضرورة إلى فضيلة)). إن كثيرين من علماء الاجتماع يرون ذات الرأي، ويشددون على أن شرط العلم الأساسي هو ترفعه عن الأفكار القبلية والمستقبلية (تطويع التجربة لصالح الفرضية)، أي ترفعه عن التأثيرات الايديولوجية المقيتة (!). فما هي هذه ((الايديولوجية)) ؟.

11 ـ الايديولوجية ((هي نسق عن الأفكار والآراء والنظريات حول الحقيقة الاجتماعية ككل، أي حول مختلف جوانبها وعملياتها ومشكلاتها والتي إنما تعكس المصالح الطبقية المتركزة فيها وتستند إليها مواقف وقرارات وتقويمات مطابقة وكذلك قواعد ومعايير السلوك الاجتماعي)).

إن الايديولوجيا وفق هذا التعريف تشترك مع الفلسفة في كون كل منهما يمثل نسقاً system عاماً من الأفكار والآراء التي تفسر الطبيعة والمجتمع والفرد إلا أنها تزيد على الفلسفة في كونها تتجسد في شكل عقيدة عملية هادفة وثابتة نسبياً. ويرى البروفسور كارل مانهايم أن اصطلاح الايديولوجيا يبدو لكثير من الناس ((متصلاً اتصالاً وثيقاً بالماركسية، ولهذا السبب نجد أن ردود الناس واستجاباتهم عن هذا الاصطلاح مقررة سلقاً على الأكثر بتلك الصلة)) مع العلم أن هذا الاصطلاح – كما يقرر مانهايم – هو سابق على الماركسية.

ويرى مانهايم أن لمفهوم الايديولوجيا معنيين: واحد خاص، وآخر عام كلي، ويوضح هذين المعنيين **كالتالي:** ((نذكر المعنى الخاص لمفهوم الايديولوجيا ضمناً عندما يشير الاصطلاح إلى ما يغمر قلوبنا من شكوك وريب وما يعتور نفوسنا من تردد عن الآراء والأفكار والتصورات التي يتقدم بها المعارضون لنا، تعتبر تلك الآراء والتصورات أقنعة شعورية واعية تحجب الطبيعة الحقيقية للوضعية الاجتماعية، لأن المعرفة الحقيقية بتلك الوضعية لا تتفق مع مصالح المعارضين... يتجلى الطابع المميز للمفهوم الخاص عندما يتناقض مع المفهوم الكلي الشامل للايديولوجيا. نشير هنا إلى أيديولوجية عصر من العصور أو فئة اجتماعية من الفئات التاريخية الواضحة السمات والمعالم، مثل

طبقة اجتماعية حين نهتم بتركيب البناء الكلي للعقل وبخصائصه في مرحلة تاريخية معينة أو لفئة اجتماعية معينة)).

12 ـ أن تجسد نظام فكري ما على شكل ((عقيدة)) علمية هادفة وثابتة نسبياً، أي على شكل (ايديولوجيا))، ولا بد وأن يحول هذا النظام الفكري إلى نسق من المجردات التي تتعالى على الواقع الملموس والمتغير، والتي قد تستعصي – وهي غالباً ما تستعصي – على الاستجابة المناسبة لعملية ((التغير الاجتماعي)) التي هي عملية موضوعية مستمرة وخارجة عن إرادة الناس وأيديولوجياتهم المختلفة الأمر الذي يمكن أن تتحول معه – وهي غالباً ما تتحول إلى عقبة رجعية في طريق التقدم الاجتماعي، ويصبح لا بد من إزاحتها بواسطة ايديولوجية جديدة تتلاءم مع الظروف الجديدة.

13 ـ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، **هو أنه بعد الإقرار بوجود هذه الاشكالات بين علم الاجتماع والايديولوجيا:** هل يمكن قيام علم اجتماع متعال على الايديولوجيا ؟ وهل الايديولوجيا تشكل خطراً على ((العلم)) بصورة مطلقة أم نسبية ؟.

إن القول بوجود علم اجتماع بلا ايديولوجيا يشبه تماماً القول بوجود إنسان بلا وجه أو بلا رأس. إن مشكلة الايديولوجيا الرئيسية هو أنها قدر لا مفر منه، سواء كان هذا القدر خيراً أم شراً، ذلك أن أي موقف لأي إنسان، يمكن بالاستناد على ما أسماه كارل مانهايم ((العزو)) Imputation اعتباره موقفاً ايديولوجيا، لا يمكن فهمه إلا من خلال معرفة الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الموضوعية التي تحركه وتستدعيه. وإذا كان حكمنا على فرد لا يجوز أن ينبني على ما يتصوره هذا الفرد عن نفسه كما يقول ماركس فكذلك ((لا يمكن الحكم على حقبة ثورية بميزان **وعيها الخاص لنفسها:** على العكس من هذا... فالواجب أن يفسر وعيها بمقياس تناقضات الحياة المادية، أي بقدر بالتناقض الفعلي بين قوى الإنتاج الاجتماعية وبين علاقات الإنتاج)).

14 ـ وتعترف الماركسية – اللينينية بأنه نفسها عبارة عن ((ايديولوجية)) طبقية، بيد أنها ايديولوجية علمية، بمعنى أنها تعكس الواقع بصورة صحيحة وليس بصورة مشوهة، كما هي الحال بالنسبة إلى الايديولوجيات غير العلمية. إن عملية الايديولوجية أو لا علميتها يتحدد – وفق الماركسية – بمصالح الطبقات الاجتماعية التي تعكسها هذه الايديولوجية أو تلك ((فمصالح الطبقات الرجعية تغذي ايديولوجية زائفة بينما مصالح الطبقات التقدمية الثورية تساعد على تشكيل أيديولوجية علمية)). ذلك أن ((الوعي الاجتماعي)) في التشكيلات الاجتماعية التناقضية (أي ذات الطبقات المتصارعة) يعكس ايديولوجية الطبقات المختلفة حيث تكون ايديولوجية الطبقة المسيطرة هي الايديولوجية المسيطرة، وحيث تحل كل طبقة قضاياها التاريخية الخاصة بها في صور ايديولوجية ملائمة جديدة، وليس في ضوء ايديولوجية قديمة. وتنجم هذه الايديولوجية الجديدة، حسب ما يقرر ماركس عن تطور أسلوب الإنتاج الاجتماعي. **ويقول ماركس حول هذه النقطة:**

((في الإنتاج الاجتماعي لوسائل العيش، يدخل الناس في ظروف محددة ضرورية ومستقلة عن مشيئتهم، ظروف إنتاج تلائم مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج المادية. والحصيلة العامة لظروف الإنتاج هذه تعين البنية الاقتصادية للمجتمع، أي القاعدة الحقيقية التي يقوم عليها البناء الفوقي القانوني والسياسي والذي تقابله أشكال محددة من الوعي الاجتماعي... ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل العكس، فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم)).

وإذا كانت الماركسية ((ايديولوجية))، إلا أنها لا تعتبر نفسها ايديولوجية نهائية لا تمس، جامدة وغير متطورة. إن الشيء الوحيد الثابت في الماركسية هو ((الحركة))، **ويقول لينين:** ((و بالضبط لأن الماركسية ليست مذهباً جامداً، ميتاً مذهباً منتهياً جاهزاً، ثابتاً لا يتغير، بل مرشد حي للعمل، كان لابد لها

أن تعكس التغير الفريد السرعة في ظروف الحياة الاجتماعية)). **وبنفس المنحى يقول انجلز:** ((إن الطلب إلى الفلسفة أن تحل جميع التناقضات يعني الطلب من الفيلسوف الواحد أن يفعل ما لا يستطيعه إلا البشرية جمعاء في تطورها نحو الأمام)).

15 ـ ومن التداخلات المفروضة بين علم الاجتماع والايديولوجيا، هو أن المحتوى المحسوس ((للمفاهيم)) و((المقولات)) الاجتماعية، إنما يختلف من ايديولوجية لأخرى، ذلك أن هذا المحتوى تحدده ظروف تاريخية ملموسة. فمفهوم كمفهوم ((الثورة)) مثلاً، يختلف في الايديولوجية الاشتراكية، عنه في الايديولوجية البرجوازية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذا المفهوم ضمن كل من هاتين الايديولوجيتين كان يكتسب مضموناً جديداً من خلال عملية التغير الاجتماعي والتطور التاريخي، أي من خلال عملية التطور الايديولوجي نفسها في المجتمعين الاشتراكي والرأسمالي.

16 ـ إن التسليم بمسألة ((التلبس)) الايديولوجي لعلم الاجتماع، يضعنا أمام مشكلة جديدة، وهي مسألة ((التعدد الايديولوجي)). أي هل نحن أمام عدد غير محدد من الايديولوجيات قد يتطابق مع عدد الأفراد على سطح الأرض بل وفي باطنها، أم أن هناك ايديولوجيات أساسية كبرى تنطوي تحتها التفاصيل الايديولوجية الفردية والصغيرة ؟ وفي هذه الحال ما هو الأساس الذي نستند إليه في تحديد عدد هذه الايديولوجيات ؟.

إن كمانهايم قد أجاب على هذه المسألة، بوجود مستويين من الايديولوجيا، المستوى ((الخاص))، والمستوى ((العام)). الأول ((تعددي)) والآخر محدود بعصر من العصور أو فئة من الفئات. أما علم الاجتماع الماركسي فإنه ينطلق من تقسيم العالم إلى منطقتين ايديولوجيتين كبيرتين تنضوي داخلهما كل التفاصيل الايديولوجية الفرعية والصغيرة المنبثقة سواء عن خصوصية بعض المجتمعات (المجتمعات النامية مثلاً)، أو عن خصوصية الخلفيات الاجتماعية

للأفـراد المختلفـين. **هاتـان الايـديولوجيتان همـا:** الايديولوجيـة البرجوازيـة المثالية، والايديولوجية الاشتراكية المادية ويستند علم الاجتماع الماركسي في هذا التقسيم ((الحدي)) إلى الموقف الفلسفي الماركسـي الـذي **يقـرر بصـراحة أرسطية:** مادي وروحي هذان هما المفهومان الواسعان للغاية، اللـذان يشـملان كل ما هو موجود في العالم، ولذا فمهما كانت النظرة إلى العالم فهي ستنطلق حتماً من هذا الجواب أو ذاك على مسألة العلاقة بين ما هو مادي وما هو روحي. لأن المسألة الأساسية في الفلسفة هي مسألة ((الأولويـة))، أي أولويـة الفكـر أم الوجود من منهما أول ومن منهما تـال، وهـي أيضـاً مسـألة الفكـر بـالواقع مـن حيث التأثير المتبادل بينهما، ومن حيث قدرة أو عدم قـدرة الفكـر (العقـل) علـى استكناه الواقع وكشف مضامينه الجوهرية. **وتبعاً لحل هـذه المسـألة الأساسـية تنقسـم النظريـات الفلسـفية علـى اتجـاهين أساسـيين:** الماديـة والمثاليـة. فالفلاسـفة الـذين يعترفـون بأولويـة المـادة يـدعون بالمـاديين، وعكسـهم المثاليون، أي الذين يعتبرون أن الفكر هـو الأسـبق، وأن الـروح والـوعي كأنهمـا موجودين قبل الطبيعة وغير مرتبطين بها.

إن هذا التقسيم الجدي الصارم للفلسـفة – وبالتـالي الايـديولوجيا – وحصـرها في اتجاهين اثنـين منفصـلين ومتعارضـين هـو تجـاوز للمـنهج الجـدلي نفسـه، فقولنا ((أما كذا... وأما كذا)) وليس من احتمال آخر، إنما ينتمـي إلـى المنطـق الصوري وبالذات إلى مسلمة ((الثالث المرفوع)) الأرسطية المعروفة، وليس إلى المنطق الجدلي الذي ينظر إلى المادة والروح باعتبارهما وجهان لحقيقـة واحـدة لا يجوز معها طرح المسألة على صورة ((إمـا مـادي... وإمـا روحـي)) يقـول انجلـز نفسه مؤكداً الطابع الجدلي غير المذهبي وغير الدوغمائي للماركسية **ما يلي:**

((و لكن المادية شأنها شأن المثالية، قد مرت بعدة مراحل من التطور، فعنـد كل اكتشاف يفتح عهداً جديداً، حتى في ميدان علم تاريخ الطبيعـة، كـان ينبغـي حتماً على المادية أن تغير شـكلها، ومنـذ أن فسـر التـاريخ بـدوره تفسـيراً ماديـاً

افتتح هنا أيضاً طريق جديدة لتطور المادية)). **ويقول في مكان آخر:**

((و لكن كل ايديولوجية ما أن تنشأ حتى تتطور بالارتباط مع جميع التصورات القائمة وتخضعها للتعديل المتواصل، وإلا لما كانت ايديولوجية)). فإذا كان عموم النظرية (الكل) يمتلك هذه المرونة (الحرباوية)، فلماذا يخرج جانب من النظرية (الجزء) عن هذه المرونة، ويضع نفسه بالتالي في حالة تعارض نسبي مع النظرية ككل ؟.

إن المسألة الأساسية في الفلسفة (مسألة الأولوية) لا تتضمن فقط اشكالية ((الأسبقية))، **وإنما تتضمن اشكالية أخرى أبعد اشكالاً هي مسألة:** كيف انبثق ((الوعي)) من صلب ((المادة)) ؟ وبحدود علمنا فإنه لا العلم ولا الفلسفة قد حسم حتى هذه اللحظة هذه المسألة بل إنه لم تظهر بعد المؤشرات التي تشير إلى أنها قد وضعت في طريق الحل، فكيف يمكن إذن أن نضعها بصورة ((مطلقة)) في حالة تعارض.

إن هذا الاعتراض على حصر الاتجاهات الفلسفية في اتجاهين اثنين لا نزعم أنه ينسحب هكذا ببساطة على المجال الايديولوجي. فالايديولوجيا كما سبق أن ذكرنا لا تتطابق مع الفلسفة، وإنما فيها فائضاً ((عملياً)) يتعدى الفلسفة إلى السياسة والاقتصاد، والثقافة، والحقوق، والفن، والأخلاق... إلخ. الأمر الذي يجعل استجابتها للتبدل الذي يقع على الواقع الموضوعي (البناء التحتي خاصة Basis) أسرع من الفلسفة.

وباعتبار أن الواقع الموضوعي العالمي **يشير إلى وجود أسلوبين أساسيين مع الإنتاج هما:** الأسلوب الرأسمالي، والأسلوب الاشتراكي، فإنه يمكن القبول مع الماركسية بأنه من حيث القسمات العامة العريضة والأساسية ينقسم العالم إلى منطقتين ايديولوجيتين كبيرتين، الايديولوجية الرأسمالية والايديولوجية الاشتراكية، الأمر الذي ترتب عليه وجود منظورين اجتماعيين فيما يتعلق سواء ((بتفسير)) المجتمع أو ((بتغييره)) **هما:** المنظور البرجوازي (علم الاجتماع البرجوازي)، والمنظور الاشتراكي (علم الاجتماع الماركسي).

17 ـ إن اقرارانـا بهـذه الحقيقـة حقيـة انقسـاما لعـالم علـى منطقتـين ايديولوجيتين رئيسيتين لا يعني بطبيعة الحال تجاوزنا لأسلوب الإنتاج الآسيوي كواقع قائم ملموس منح مـا يسـمى بالبلـدان النامية موقعاً خاصاً. إلا أن هـذا الموقع الخاص تجلى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي – الثقـافي، أكثـر منـه في المجال الايديولوجي الذي ظل يدور إلى حد بعيد فـي السـاحة المغناطيسـية للايديولوجيتين الرأسمالية والاشـتراكية. إن عـدم انبثـاق ايديولوجيـة ((ثالثـة)) عن ((أسلوب الإنتاج الآسيوي)) **يجد تفسيره في الأمرين التاليين:**

أولاً: إن العلاقـة بـين البنـائين التحتـي Basis والفـوقي Uberbau ليسـت علاقة ميكانيكة يأخذ بها البناء التحتي دور ((المتغير المستقل)) والبنـاء الفـوقي دور ((التابع)) وإنما يوجد للايديولوجية استقلال نسبي عن الاقتصاد بل وسلطة عليه في عديد من الحالات.

ثانياً: إن ايديولوجيـة الطبقـة المسـيطرة هـي عـادة المسـيطرة، وباعتبـار أن السـيطرة العالميـة الاقتصـادية والسياسـية خاصـة تتجسـد الآن فـي كتلتـين عالميتين كبيرتين هما المعسكر الاشتراكي، والمعسكر الرأسمالي، فقـد ترتبـت على ذلك أن تكون السيطرة لايديولوجيتهما، بما في ذلـك مفهـوم كـل منهمـا لطبيعة ودور ((علم الاجتماع)) نفسه.

1، 3 مرونة المفاهيم الاجتماعية ونسبيتها:

18 ـ لا شك أن تحديد معاني ((الألفاظ)) هو العاصم الأهم من التيه في عـالم الأفكار والنظريات، ولكم أدى عدم تحديد معاني الالفـاظ إلـى الوقـوع فـي سـوء الفهم والتفاهم، بل وأحياناً سوء التصرف. ومن جهة أخرى فإن تحديد معاني الألفاظ هو شرط المعرفة الصحيحة العلمية، وكذلك شـرط نقـل هـذه المعرفـة إلى الآخرين.

واستناداً إلى تجربته الخاصة، فقد ذكر عالم الاجتماع الأمريكي ((جورج هومانز)) أن كل أستاذ تمر به أوقات مخيفة يشعر فيها أنه يعلم طلابه كل شيء عدا ما يحتاجون إلى معرفته، كل شيء عدا الأساسيات، ويحصر هومانز هذه الأساسيات بأنواع الجمل المختلفة Senteces التي تظهر في كتب العلوم الاجتماعية، والتي تساعد الطلاب على التمييز بين القضايا الحقيقية والقضايا غير الحقيقية.

إن صعوبة التعرف على القضية الحقيقية وتمييزها عن القضية الباطلة، أكثر ما تظهر واقع الحال عند محاولة الكاتب وضع تعريف ما Definition جامع مانع للمفاهيم Begriffe ، والمقولات Katigorien التي سيستخدمها بصورة ثابتة أو متكررة في بحثه، ولا سيما إذا ما تعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية، وبالأخص منها ((علم الاجتماع)). فالمفاهيم والمقولات هي كما ينعتها ((هيغل)) Hegel بحق ((محددات الفكر)) Denkbestimmmungen لأنها تمثل جملة الصفات التي تميز فئات الأشياء، أكانت هذه الصفات ظاهرية وخاصة، حيث تعكسها ((المفاهيم))، أو كانت جوهرية وعامة، حيث تعكسها ((المقولات)). إن تمييز فئات الأشياء، وتعميمها في مفاهيم محددة هو شرط العملية المعرفية، وشرط انتقال التراث الثقافي بين الأجيال المختلفة.

19 ـ باعتبار أن ((المفاهيم الاجتماعية)) هي انعكاس للواقع الاجتماعي وباعتبار أن هذا الواقع خاضع للتبدل والتطور المستمرين، فإن هذه المفاهيم بدورها قد خضعت باستمرار للتبدل والتطور، وبكلمة أخرى، فإن المفاهيم الاجتماعية تحمل إلى جانب صفة ((الثبات)) الضرورية، صفة ((النسبية)) من الوجهتين الزمانية والمكانية، الأمر الذي يخلق العديد من الصعوبات في وجه البحوث العلمية الاجتماعية، التي تحاول صعود سلم المعرفة اتكاء على ((درجات)) المفاهيم والمقولات.

✓ **إن المفاهيم الاجتماعية تعاني بصورة أساسية من صعوبتين:**

أولاهما، نسبيتها وعدم ثباته الثبات الكافي لقيام بناء معرفي هو ثابت بدوره، **وثانيهما**، تحميلها معان ((عامية)) ودارجة، كثيراً ما تختلط مع معانيها العلمية وتشوه صورتها ووضوحها، وبالتالي وضوح البناء المعرفي الذي سيشاد بالاستناد إليها.

وبالإضافة على تلك الصعوبتين، يمكن إضافة **صعوبة ثالثة** مشتقة هي كثرة المؤلفات والكتابات ذات المنطلقات الايديولوجية المختلفة، وذات الأطر المرجعية المتعددة، الأمر الذي يرتب عليه تنوع الاستخدامات للمفهوم الواحد من جهة، و((تسرب)) المعاني بين حدود وتخوم العلوم المختلفة، ولا سيما العلوم الطبيعية والاجتماعية منها. ولعل ذلك ما دفع بابن خلدون، إلى تخصيص أحد فصول مقدمته (الفصل 27) لمعالجة هذه المسألة، **حيث أعطاه اسم:** ((في أن كثرة التأليف في العلوم عائقة عن التحصيل)). **فقد ورد فيه قوله:** ((اعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم، والوقوف على غاياته، كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم، وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك، وحينئذ يسلم له منصب التحصيل، فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها، وأكثرها، ومراعاة طرقها، ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها، فيقع القصور، ولا بد، دون رتبة التحصيل)).

20 ـ وبالنسبة ((لعلم الاجتماع))، ولكونه الأخ الأصغر في عائلة العلوم التي توالى ظهورها حسب ((أوغست كونت)) **كالتالي:** الرياضيات، الفلك، علم الطبيعة، علم الكيمياء، علم الحياة، وأخيراً علم الاجتماع، فقد وجد نفسه – أي علم الاجتماع – يستعير تعابيرها ومصطلحاتها حتى ولو كانت لا تلائمه، مثلها في ذلك مثل الطفل الأصغر يرتدي ملابس أخوته الأكبر، التي غلاباً ما تبدو غير

ملائمة له كل الملاءمة، **فتعابير مثل:** الستاتيكا، الديناميكا، التوازن، الكائن العضوي الاجتماعي، العقل الجمعي، العنصر الاجتماعي، الدارونية الاجتماعية، الأسرة النووية... إلخ، إن هي إلا تعابير ومصطلحات تسربت (رشحت) إلى علم الاجتماع من العلوم الطبيعية.

21 ـ إن خير مثال على مرونة ونسبية المفاهيم الاجتماعية، وأثرها في عدم وضوح المجال الخاص بعلم الاجتماع، هو ما يصادفه الباحث من تداخل واختلاطات في معاني بعض المفاهيم المركزية في علم الاجتماع، **مثل مفاهيم:** المجتمع، الثقافة، الحضارة، المدنية **حيث:**

* يجري استخدام هذه المفاهيم عند البعض كما لو كانت مترادفات لغوية.

* يتم التفريق بينها عند البعض الآخر كما لو كانت مفاهيم منفصلة، أو أنها تعكس ظواهر اجتماعية منعزلة.

* نقع على عدد لا نهائي من ((التعاريف))، لكل من هذه المفاهيم، الأمر الذي تفقد معه هذه التعريف نفسه قيمتها المعرفية، (لقد أحصى بعضهم 160 تعريفاً لمفهوم الثقافة وحده على سبيل المثال).

* تترجم كلمة Culture إلى اللغة العربية تارة ثقافة، وتارة حضارة، بينهما تترجم كلمة Civilization تارة مدنية، وتارة حضارة.... إلخ.

1، 4 علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية:

22 ـ إذا كانت صفة ((العلمية)) الموسومة بها العلوم الطبيعية والاجتماعية تميز هذا النوع من المعارف عن المعارف غير العلمية (الاسطورية، والجغرافية.... إلخ)، فإن صفة ((الاجتماعية)) إنما تميز العلوم التي تتعامل مع الظواهر الاجتماعية عن العلوم التي تتعامل مع الظواهر الطبيعية، والتي هي: علم الاقتصاد، علم السياسة، علم النفس، علم الإنسان الاجتماعي (الانثروبولوجيا الاجتماعية)، علم التاريخ، علم الاجتماع، علم اللغة (الفيلولوجيا).

23 ـ ويكمن جوهر الفرق بين العلم الطبيعي، والعلم الاجتماعي في الفرق بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية، من حيث أن الظواهر الاجتماعية – على اختلاف الظواهر الطبيعية – هي ظواهر ((انسانية)) تعكس النشاط الخلاق للإنسان العاقل Homo Sapiens الذي يتميز – أي النشاط – **بشكل أساسي في أنه:**

أ ـ نشاط ((واع)).

ب ـ نشاط ((اجتماعي)).

لقد تبلور هذا النشاط الإنساني ببعديه (الفكري والاجتماعي)، ومن خلال عملية التطور التاريخي في صورة عدد من ((الاطر)) الاجتماعية ذات الثبات النسبي والتي اصطلح على تسميتها بـ ((النظم الاجتماعية)) Social Institution كالنظام الاقتصادي، والنظام العائلي، والنظام السياسي، والنظام التربوي... إلخ. والتي هي ليست في حقيقة الأمر سوى أوجه متعددة لحقيقة واحدة هي ((الحقيقة الاجتماعية))، فهي بالتالي ليست منعزلة عن بعضها بعضاً، وإنما تتقايض بشكل مستمر وثابت التأثير والتأثر، مثلها في ذلك كمثل فروع الشجرة التي ترتبط في ساق واحدة، وتتغذى من معين واحد.

24 ـ إن العلوم الاجتماعية المختلفة، إن هي على العلوم التي تدرس أو تتعامل مع النشاطات الإنسانية المختلفة المتضمنة أو المعكوسة في الأنظمة الاجتماعية المختلفة. وبما أن هذه الأنظمة تمثل أوجه متعددة لحقيقة واحدة، أي أنها أنظمة متشابكة ومتداخلة وواقعة تحت تأثير بعضها بعضاً، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن تكون العلوم التي تتعامل معها هي بدورها متداخلة ومتشابكة وواقعة تحت تأثير، بعضها بعضاً، (إن تسمية ((العلوم – الاجتماعية)) تشتمل في حد ذاتها على معنى ((الوحدة)) و ((التمايز)) وأول ما تتجلى هذه العلاقة بين العلوم الاجتماعية في العلاقة بين علم النفس Psychologie من جهة وبقية العلوم الاجتماعية من جهة أخرى، **عاكسة بذلك العلاقة الجدلية**

القائمة بين صفتي: ((الوعي)) و((الاجتماعية)) اللتين تميزان الكائن البشري، وبالتالي المجتمع البشري عن كل ما سواهما من الكائنات و((التجمعات))، ولا سيما التجمعات الحيوانية التي هي تجمعات غريزية تفتقر إلى البعد ((الوعيي)) الذي هو صفة مقصورة على الإنسان. فعلم النفس يتعامل مع الصفة الأولى (الوعي) الذي هو وظيفة من وظائف ((الدماغ)) الموجود في رؤوس ((الأفراد)) وليس في رأس المجتمع الذي هو عبارة عن تجريد ذهني يجد تجسيده المشخص في الأفراد العيانيين. ولكن هؤلاء الأفراد حين يدخلون في علاقات اجتماعية مع بعضهم بعضاً (الصفة الثانية) يتحولون على أفراد اجتماعيين، ويتحول بالتالي علم النفس إلى ((علم نفس اجتماعي)) بالضرورة. **يقول دوركهايم:** ((و هكذا فإن المرء ينتهي إلى الاعتقاد أنه من الممكن أن ينشأ علم نفس شكلي بمعنى الكلمة، بحيث يكون نقطة اتصال بين علم النفس الفردي، وبين علم الاجتماع)).

أما بقية العلوم الاجتماعية فقد وجدت نفسها وهي تعكس العلاقة الجدلية بين ((الفرد)) و((المجتمع)) مضطرة بدورها أن تتجاوز ((التجريبية)) الفجة التي لا تعترف ولا تتعامل بغير الحقائق ((الكمية)) إلى تجريبية خلاقة، تأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني (الروحي والنفسي) الموجود في الظواهر الاجتماعية وبالتالي العلاقة الجدلية بين الكم والكيف، الشكل والمضمون، المحسوس والمجرد، الجوهر والعرض... إلخ. ولعل هذا هو فحوى الثورة التجديدية في علم الاجتماع الأمريكي، **التي حصلت على يد بعض علماء الاجتماع الأمريكيين مثال:** رايت ميلز، وتالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، وروبرت رادفيلد ضد ضيق الأفق الامبيرقي في ذلك العلم.

25 ـ ومن جهة ثانية فإن الظواهر الاجتماعية **تتجلى في مستويين:** مستوى ((عام)) ومستوى ((خاص)). أما المستوى الخاص فهو المستوى الذي تأخذ فيه العلاقات الاجتماعية أشكالاً خاصة متمايزة تبعاً لاختلاف النشاط الإنساني الذي

تستدعيه علمية الحياة ذاتها (المحافظة على البقاء، تحسين فرص المعيشة). وهذا المستوى الخاص تدرسه علوم خاصة، هي العلوم الاجتماعية المختلفة التي تتوزع على النشاطات الاجتماعية الرئيسية. وأما المستوى العام، فهو المستوى الذي يعكس ((القاسم المشترك الأعظم)) ما بين هذه العلوم الخاصة، والذي يفلت – بسبب عموميته – من مجالاتها الخاصة، أو بتعبير آخر هو المستوى الذي يعالج الظواهر الاجتماعية بما هي ظواهر اجتماعية أي يعالج ((الجوهر)) الاجتماعي الذي هو بمثابة العمود الفقري الذي ترتكز عليه بقية العلوم الاجتماعية، وتقع معالجة هذا المستوى العام على ((علم عام)) هو ((علم الاجتماع)).

ولما كان العام والخاص استناداً إلى العلاقة الجدلية بينهما يتقايضان التأثير والتأثر، وبالتالي التداخل والتشابك، فقد ترتب على ذلك التداخل والتشابك بين علم الاجتماع نحو بقية العلوم الاجتماعية، الأمر الذي بات معه علم الاجتماع في حالة صراع دائم من أجل توضيح هويته، ورسم حدوده الخاصة على خارطة العلوم الاجتماعية.

26 ـ لقد كان العلامة عبد الرحمن بن خلدون (732 هـ ـ 808 هـ / 13332 ـ 1406م) هو أول من وضع ((تعريفاً سوسيولوجياً صرفاً للتاريخ)) **حين قال:** ((أن الموضوع الحقيقي للتاريخ أنه ييسر لنا إدراك الحالة الاجتماعية للإنسان، أي الحضارة، وإنه يحدثنا عن الظواهر التي ترتبط بها بطبيعة الحال مثل الحياة البدائية، وتهذيب العادات، وروح الأسرة والقبيلة، واختلاف درجات التفوق التي تتميز بها الشعوب بعضها عن البعض الآخر والتي تؤدي إلى نشأة الامبراطوريات، والأسر الحاكمة، والامتيازات الطبقية، والمشغوليات التي يكري لها الناس أعمالهم ومجهوداتهم مثل المهن ذات الكسب والصناعات التي يعيشون منها، والعلوم والفنون، وأخيراً كل التغيرات التي يمكن لطبيعة الأشياء أن تؤثر بها صفة المجتمع)). وبالفعل فإن ابن خلدون كان واعياً على أنه بما طرحه في ((مقدمته))

إنما ينشر علماً جديداً لم يسبقه إليه أحد فقد جاء في ((المقدمة)) **قوله:**

((و كأن هـذا علـم مسـتقل بنفسـه، فإنـه ذو موضـوع وهـو العمـران البشـري، والاجتماع الإنساني، وذو مسائل وهي بيـان مـا يلحقـه مـن العـوارض والأحـوال لذاته واحدة بعد أخرى. وهذا شأن كل علم من العلـوم، وضـعياً كـان أم عقليـاً، واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصفة، غريـب النزعـة، غزيـر الفائـدة أعثر عليه البحث (...) وكأنه علم مستنبط النشأة. ولعمري لـم أقـف علـى الكـلام في منحاه لأحد من الخليقة)).

27 ـ ويعتبر ((أوغست كونت)) Auguste Comte هو المؤسـس الثـاني لعلـم الاجتماع (أو المؤسس الأول لعلـم الاجتمـاع المعاصـر)، حيـث خصـص لـه ثلاثـة مجلدات من كتابه ((دروس في الفلسفة الواقعية))، وعرفه بأنـه ((العلـم الـذي يتخـذ لـه موضـوعاً ملاحظـة الظـواهر العقليـة، والأخلاقيـة التـي بهـا تتكـون الجماعات الإنسانية وتترقى))، وقـد أطلـق عليـه بـادئ الأمـر ((العلـم الاجتمـاعي الطبيعي)) Physique Social ليدلل على منهجه ((الوضـعي)) فـي حـذف الاعتبارات الميتافيزيائية والاقتصـار علـى ((دراسـة وضـعية لمجموعـة القـوانين الأساسية الخاصة بالظواهر الاجتماعية)) أي معالجة هذه الظواهر كما لـو كانـت ((أشياء)) Chose على حد تعبير تلميذه الأنجب اميل دوركهـايم. ثـم بعـد ذلـك استبدل كونت تسمية ((العلم الاجتماعي الطبيعي)) بتسمية جديدة من ابتكـاره وهي ((السوسيولوجي)) Sociologie أي ((علم الاجتماع))، **اشتقها مـن لفظـين:** أحـدهما لاتينـي Societas ومعنـاه ((علـم الاجتمـاع)) والثـاني يونـاني Logos ومعناه ((العلم)) **وقسمه إلـى قسـمين:** ((الاجتمـاع السـاكن)) Statique Social وهو القسم الذي يفحص الشروط الدائمة والملازمة لوجـود المجتمـع (النظـام) و((الاجتماع المتحرك)) Dynamique Social وهو القسم الذي يفحـص قـوانين نمو المجتمع وتطور أوضاعه (التقدم)، ويرى كنـت أن هـذين القسـمين (النظـام والتقدم) مترابطان، وهو الأمـر الـذي تغفـل عنـه كـل مـن المدرسـتين الرجعيـة (التي تتمسك بالنظام فقط) والثورية (التي تتمسك بالتقدم فقط).

28 ـ وعلى التوازي مع سوسيولوجية أوغست كونت، كان كارل ماركس وفريدريك انجلز يطوران المفهوم المادي للتاريخ وللتطور الاجتماعي من خلال نظرية ((المادية التاريخية)) Historischer Materialismus التي يعتبرها علم الاجتماع الماركسي هي النظرية العلمية الوحيدة الصحيحة عن المجتمع.

ترى المادية التاريخية أن المجتمع منقسم إلى عدد من الظواهر الاجتماعية (التكنيك، الاقتصاد، اللغة، الثقافة، الأسرة، الحياة اليومية... إلخ)، وأنه يوجد بين هذه الظواهر فوارق موضوعية ((هي أساس الفصل بين العلوم الاجتماعية المختلفة)) إلا أنها ترى أن معطيات هذه العلوم الاجتماعية المختلفة، ((لا تعدو كونها معرفة لجوانب الحياة الاجتماعية وظواهرها المتفرقة))، وتبقى الحاجة ماسة لمعرفة المجتمع ((ككل))، ومعرفة ((القوانين العامة للتاريخ)) وهذه أمور جعلتها الماركسية من اختصاص ((المادية التاريخية)) التي ((تركز على العلاقات الجوهرية بين الظواهر الاجتماعية، أو على جوانب الحياة الاجتماعية التي توجد في كل بناء اجتماعي وفي كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، كالقوى الإنتاجية، وعلاقات الإنتاج، والقاعدة والبنيان الفوقي، الجماهير والفرد وجانبي العلمية التاريخية المادي والروحي... إلخ.

29 ـ وبصورة عامة فإن لعلماء الاجتماع إجابات مختلفة ومتناقضة حول مسألة تحديد مجال علم الاجتماع، وفك الارتباط بينه وبين بقية العلوم الاجتماعية، وبالتالي إعطائه هويته الخاصة المتميزة، ومع أن هذه الإجابات متعددة، **إلا أنه يمكن تصنيفها في عدد من الطوائف أبرزها:**

أ ـ **طائفة أولى** تقوم بوجود تمييز واضح بين علم الاجتماع وبقية العلوم الاجتماعية المختصة، على اعتبار أ، لعلم الاجتماع مجالاً خاصاً ووظيفة خاصة تختلف عن تلك العلوم الاجتماعية. فعلم الاجتماع عند عالم الاجتماع الألماني ((جورج زمل)) G. Simmel يقوم على التمييز بين ((أشكال)) العلاقات

الاجتماعيــة وبــين محتواهــا، وأن مجالــه - أي علــم الاجتمــاع – هــو دراســة ((المحتــوى)) الــذي تنطــوي عليــه العلاقــات الاجتماعيــة المختلفــة ســواء أكانــت سياسية أم اقتصادية أم عائلية أن قانونية... إلخ كالتنافس والخضوع والتنظيم المتــدرج وتقســيم العمــل. إن علــم الاجتمــاع وفــق هــذا الفهــم يــدرس نفــس موضوعات العلوم الاجتماعية الأخرى المختلفة ولكم مــن زاويتــه الخاصــة، أي من زاوية الصور المختلفة التي تنطوي عليها العلاقات الاجتماعية.

ب ـ طائفة ثانية ترى أن مجال البحث الاجتماعي هو أوسع مــن أن يتناولــه علــم بعينه، ولذلك كان لا بد من التخصص وتقسيم العمل بين العلوم المختلفة، ويكــون مجال علم الاجتماع ضمن هذا التخصص هو أن يقــوم بجمــع نتــائج العلــوم الخاصــة والربط بينها والبحث في الأحوال العامة للحياة الاجتماعية، وهي الأحوال التي يحدث كثيراً أن يتجاهلها العلماء المتخصصون لا لشيء إلا لعموميتها هذه.

ج ـ طائفة ثالثة لا تمثل اتجاهاً واحداً، ولكنها تمثل وجهــات نظــر متعــددة، ولكل واحد من رجالها رأي خاص واتجــاه معــين مثــل العلامــة الفرنســي ((أرمــان كوفلييــه)) Armand Cuvilier الــذي يــذهب إلــى أن علــم الاجتمــاع هــو ((علــم الإنسان الحقيقي، أي الاجتماعي)) و((ماك ايفــر)) R. M. Maclver الــذي يــرى أن الموضــوع الأساســي لعلــم الاجتمــاع هــو دراســة ((العلاقــات الاجتماعيــة))، و((سمول)) Small الذي يرى أن الموضوع الأساسي لعلــم الاجتمــاع هــو دراســة ((التغير الاجتماعي)). ويمكن أن نذكر ضمن هذه الطائفة اميل دوركهايم الــذي حدد لعلم الاجتماع **ثلاثة مجالات هي:**

1 ـ علم الأشكال الاجتماعية Morphologie ويبحث في القضايا الديموغرافيــة والأيكولوجية لحياة الشعوب.

2 ـ التحليل الوظائفي للمجتمع Physiologie الذي ينبغي أن يقســم إلــى عــدة فروع كعلم الاجتماع الديني، والاخلاقي، والتشريعي، والاقتصادي، واللغوي.

3 ـ علـم الاجتمـاع Sociologie ومهمتـه كشـف الطـابع العـام للظـواهر الاجتماعية بما هي ظواهر اجتماعية، ولقد رأى دوركهـايم أن هـذا الجـزء الأخيـر هو الجزء الفلسفي من علم الاجتماع.

د ـ المادية التاريخية : على الرغم من أن نظرة المادية التاريخية إلى مجـال علم الاجتماع هو قريب من مفهوم الطائفة الثانية (ب)، إلا أنها تتميز عن غيرها من النظريات بالتصاقها الشديد بالفلسفة من جهة، وبالتاريخ من جهـة أخـرى، ((فالخاصـة الرئيسـية للماديـة التاريخيـة تنحصـر فـي أنهـا علـم فلسـفي عـن المجتمع)) وأنها ((تـدرس العمليـة التاريخيـة ككـل واحـد))، حيـث تقتضـي هـذه الدراسة **توفر ثلاثة عوامل:** ((**أولاً:** معرفة التاريخ المشـخص للإنسـانية بمـا فيـه تاريخ جميع البلدان والشعوب، **ثانياً:** معرفة الظواهر الاجتماعية المشخصة التـي تمثـل الجوانـب المختلفـة للحيـاة الاجتماعيـة بخصائصـها النوعيـة وقوانينهـا (التكنيك، الاقتصاد، اللغة، العلم، الأسرة، الأخلاق، الفن.... إلـخ) **وأخيـراً**، معرفـة الصلات العامة بين الجوانب المختلفة للعملية التاريخية والقوانين العامة لتطور وتبدل العصور التاريخية المكتشفة على أساس الحل العلمي للمسـألة الأساسـية لفلسـفة أي تـاريخ)). وفـي الواقـع فـإن مثـل هـذا القصـور – علـى سـلامته – لا يستغرق كل المهام المطلوبة من علم الاجتماع في هـذه المرحلـة مـن تطـوره، والذات المهام المتعلقـة بالدراسـة الميدانيـة والإحصـائية والتجريبيـة عامـة، إذ بدون ذلك سوف نبقى ندور في الساحة المغناطيسية للفلسفة، وللجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي والتجريبي الذي يمثـل العمـود الفقـري لكـل علـم، بما في ذلك علم الاجتماع. ((إن نموذج النظري الاجتماعي الذي يخلـق عالمـاً فـي سماوات الأفكار الخالصة التي لا تشوبها أية وقائع، يشـيخ بـنفس السـرعة التـي يشيخ بها نموذج السوسيولوجي البحاثة، المسـلح بقلـم وورقـة تحقيـق، ويجـد، دالقـا لسـانه، وراء معطيـات احصـائية منعزلـة ولا معنـى لهـا)) كمـا يقـرر عـالم الاجتماع الأمريكي ميرتون بحق.

1، 5 التشعّب النظري في علم الاجتماع:

30 ـ يجري التفريق عادة بين تاريخ ((الدراسات الاجتماعية)) وتاريخ ((النظريات)) الاجتماعية، أما تاريخ الدراسات الاجتماعية فهو الجزء من النشاط الفلسفي العام الميتافيريقي والفيزيقي الذي يتميز به الإنسان العاقل والذي يبدأ مع تاريخ الفكر نفسه، في حين أن تاريخ النظريات ذات الطابع الاجتماعي المتخصص إنما تعود إلى مرحلة متأخرة، إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع استثناء ابن خلدون الذي وضع نظرياته في العمران البشري في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي، حيث شرع ((علم الاجتماع)) Sociologie بما هو كذلك يشق طريقه الخاص ضمن الإطار الفلسفي العام، وبموازاته، أو – حسب رأي البعض – بمعزل عنه بل بمعارضته 0 انظر الفقرة 1 ـ 1). إن نشأة النظريات الاجتماعية وفق هذا المنظور مترابط ومتزامن مع نشأة علم الاجتماع، أو بالأحرى العلوم الاجتماعية.

ويتبين من استعراض تاريخ النظريات الاجتماعية، وجود سبل من النظريات التي لا ينحصر الخلاف بينها في ((دراسة الخصائص العامة لكل صنوف الظواهر الاجتماعية، ودراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر)) وإنما يتعداه إلى تحديد مجال ومضمون علم الاجتماع نفسه.

31 ـ إن ((المنظر)) الاجتماعي، عندما يطرح آراءه (نظريته) على الآخرين إنما يكون قد قرر ضمنياً الاحتكام إليهم، وهو إنما يستند في هذا الاحتكام – وحتى لو لم يفطن هو لذلك – إلى مسلمة داخلية مؤداها أن مبادئ وأسس وأوليات (عقلية)) مشتركة تجمع بين عقله وعقولهم من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه (الأسس العقلية المشتركة) تجعل من الممكن أن تلتقي قناعات الأفراد المختلفين، وبغض النظر عن مسألة ((العزو)) Imputation عند نقاط تقاطع معينة، بيد أن التقاء كافة النظريات عند هذه النقطة، لا يعني اتفاقها على محتوى هذه النظريات، لأن الخلافات في الرأي حول قضايا علم الاجتماع وحول

علم الاجتماع نفسه، إنما ((هي طبيعية تماماً في تطور العلم، إذ أنها تنبثق عن الطبيعة الديالكتيكية للمعرفة، حيث يتكون الفكر الإنساني من خلال التفاعل المتبادل بين الإنسان والواقع المحيط به، فالمعرفة العلمية تتطور من خلال التعارض بين نتائج المشاهدات والتجارب الجديدة والأفكار والنظريات العلمية القائمة من قبل... ولكن هذه العملية الديالكتيكية لا تسير بيسر، إذ يختلف نطاق الحقائق المكتشفة وليس من اليسير تقييم أهميتها بادئ الأمر. فقد يبقى التمسك بالأفكار والنظريات القديمة على درجات متفاوتة من العناد، وهذا كله يؤدي إلى آراء وتفاسير مختلفة في العلم)).

32 ـ ومن جهة أخرى فإن نظرية اجتماعية لا بد وأن تعكس الواقع الاجتماعي بدرجة أو بأخرى، بصورة أو بأخرى، وبما أن هذا الواقع هو في حالة تبدل وتغير بالاستناد إلى عاملي الزمان والمكان، فإن ذلك لا بد وأن ينعكس على الحالة الفكرية ويؤدي بالتالي إلى مسألة التعدد النظري. ويدخل تحت أثر الوةاقع الاجتماعي على التشعب النظري في علم الاجتماع، أثر العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية. فمن المعروف أن القرن التاسع عشر قد شهد سيطرة العلوم الطبيعية عامة، ومذهب ((التطور)) الداروني بصورة خاصة، **وقد انعكست هذه السيطرة المذهب التطور في القرن التاسع عشر على علم الاجتماع بظهور:**

* المذهب العضوي أو علم الاجتماع البيولوجي.
* علم الاجتماع السلالي.
* علم الاجتماع الحيواني.
* الدارونية الاجتماعية.... وغيرها من المذاهب ((البيو- اجتماعية). كما أن الانتصارات الكبيرة التي حققتها العلوم الطبيعية الأخرى، قد انعكس بصورة مباشرة وفجّة في بعض الأحيان على علم الاجتماع، وتمثل ذلك بظهور بعض المذاهب التي حاولت إلحاق علم الاجتماع ببعض العلوم الطبيعية **مثل:**

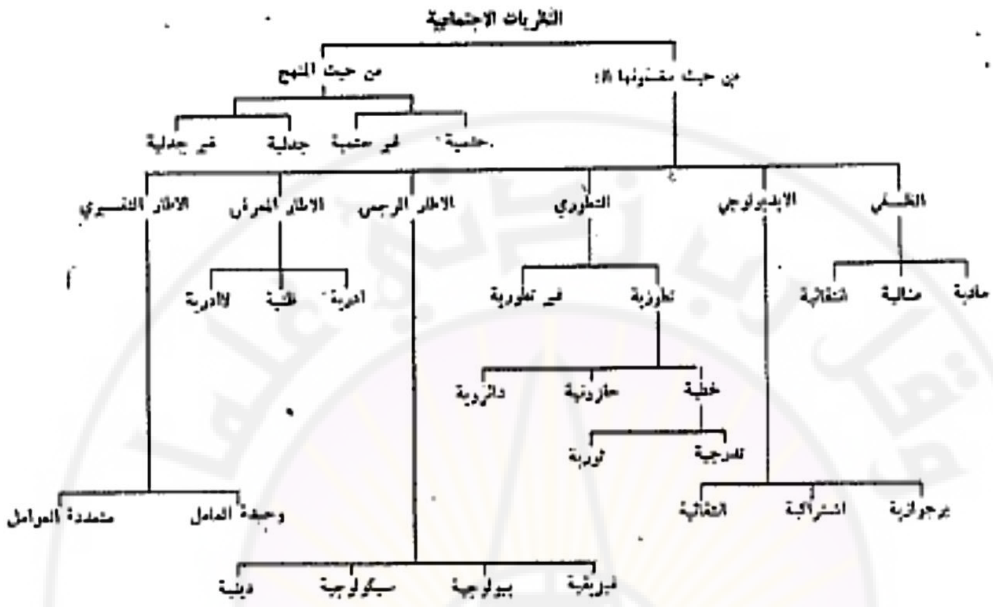
* المذهب الجغرافي.

* المذهب الميكانيكي.
* المذهب التكنولوجي.
* المذهب السيكولوجي.

33 ـ وبظهور المذهب التجريبي Empirisme (في عشرينات هذا القرن ولا سيما أثر الدراسة التجريبية القيمة التي أجراها كل من و. توماس وف. زنانيتسكي على عدد من العائلات البولونية في الولايات المتحدة الأمريكية، ظهر اتجاه ميتافيزيقي عام، يقوم على تجزيء علم الاجتماع إلى عدد من العلوم الفرعية الصغيرة (الوسسيولوجيات)، التي بلغت حوالي مائة سوسيولوجية في علم الاجتماع الأمريكي **مثل**: على الاجتماع الصناعي، على الاجتماع السياسي، علم الاجتماع الحقوقي، علم الاجتماع التربوي، علم الاجتماع العائلي، علم الاجتماع الريفي، علم الاجتماع الحضري، علم الاجتماع العسكري، علم الاجتماع الاقتصادي، الماكرو سويولوجيا، الميكرو سوسيولوجيا، علم اجتماع التغير الاجتماعي، علم اجتماع الثورة، علم اجتماع المعرفة... إلخ.

34 ـ وتظهر عقبة التشعب النظري في علم الاجتماع، إذا ما حاول المرء أن يضع تصنيفاً يجمع في ظله كل ذلك الخليط العجيب من النظريات وفق أسس محددة، الأمر الذي يدفعنا إلى الموافقة مع س. ي. بوبوف حين يقرر أن ((علم الاجتماع البرجوازي المعاصر هو مزيج لعدد كبير من الاتجاهات والمدارس والنظريات المختلفة، التي لا تشبه أنهاراً تصب في شاطئ معين، ولا يمكن رسمه بدقة على خارطة، بل هي أشبه بشلة من الخيوط المتشابكة))، مضيفين إلى ذلك أن رأي بوبوف نفسه أن هو إلا واحد من خيوط تلك الشلة من النظريات.

•ونثبت أدناه مخططاً يوضح إلى أي مدى وصلت عملية التشعب النظري في علم الاجتماع:



1، 6 . علم الاجتماع والمنهج العلمي:

35 ـ لقد ذكرنا أن العلوم التي تعالج القضايا المطروحة على الفكر البشري **هو نوعان:** علوم طبيعية، وعلوم انسانية، وأن العلوم الإنسانية ورغم أنها علوم شقيقة ومتحدة في الجذر الإنساني (الإنسان) كقاسم مشترك بينها جميعاً، إلا إنها مع ذلك هي علوم منفصلة متميزة يعالج كل منها جانباً خاصاً ومتميزاً (أو شبه متميز) من الحقيقة الاجتماعية. ولقد ترتب على هذه ((التعددية)) في العلوم المختلفة تعددية مقابلة في ((المناهج)) التي تتبع في الدراسات والأبحاث المتعلقة في كل نوع وفي كل علم.

36 ـ أما المنهج Methode فهو الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود، أو هو طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة. وحسب (العجم الفلسفي)) فإن المنهج هو ((الطريق الواضح في التعبير عن شيء، أو في عمل شيء، أو في تعليم شيء لمبادئ معينة، وبنظام معين، بغية الوصول إلى غاية معينة)). **ويقول ديكارت:** ((أنا أقصد بالمنهج قواعد

مؤكدة بسيطة إذا راعاها الإنسان مراعاة دقيقة كان في مأمن من أن يحسب صواباً ما هو خطأ)).

وكما اختلف علماء الاجتماع والفلاسفة حول ((علمية)) البحوث والدراسات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية (انظر الفقرة 1 ـ 1) فقد اختلفوا أيضاً حول إمكانية استخدام ((المنهج العلمي)) في هذه البحوث والدراسات. ((فعلم المناهج Methodologie إنما يستند على جملة من المفاهيم التي بدون التسليم بها لا يمكن التكلم عن المنهجية بوصفها ((علماً))، **وأبرز هذه المفاهيم هي:**

* **مفهوم القانون**: أي العلاقة الضرورية بين الظواهر المختلفة التي تؤدي إلى تواليها، وتكرارها، وثباتها النسبي.

* الحتمية Determinismus وهي جملة العلل والمعلولات المترابطة ترابطاً ضرورياً.

* **السببية**، وهي العلاقة الضرورية بين الظواهر من حيث نشوء الواحدة من هذه الظواهر عن الأخرى.

ومن الناحية الواقعية فإن هذه المفاهيم كانت مثار جدل وخلاف دائم بين كثير من **علماء الاجتماع:** الاتجاه البرجوازي خاصة **بين الاتجاهين الأساسيين في علم الاجتماع:** الاتجاه البرجوازي، والاتجاه الاشتراكي.

✓**ويجد هذا الخلاف حول إمكانية استخدام المنهج ((العلمي)) في مجال العلوم الاجتماعية، (و لا سيما منهاج علم الاجتماع) تبريره في عدد من الاعتبارات أهمها:**

أ ـ تعقد المواقف والظواهر الاجتماعية وتشابكها.

ب ـ صعوبة إجراء التجارب المعملية على الظواهر الاجتماعية نظراً لاستحالة فصل عناصر الظاهرة الاجتماعية بعضها عن بعض.

ج ـ صعوبة الوصول إلى ((قوانين)) اجتماعية ذات ثبات كبير، بسبب خضوع الظواهر الاجتماعية إلى التغير المستمر.

د ـ صعوبة حذف العالم ((الذاتي)) بسبب إن الإنسان هو موضوع الظاهرة الاجتماعية الأهم، وهو دارسها (فأنت الخصم والحكم).

هـ ـ سيطرة الطابع الكيفي على العلوم الاجتماعية، في مقابل الطابع الكمي على العلوم الطبيعية.

37 ـ بظهور ((المنهج الديالكتيكي)) على يد هيغل Hegel ، وإيقافه على قدميه من قبل كارل كارسك وفريدريك انجلز، وتطبيقاته العملية على يد لينين فيما بعد، ترسخ الطابع القانوني والعلمي للظواهر الاجتماعية على غرار الظواهر الطبيعية، وأمكن من خلال استخدام القوانين الجدلية الأساسية (قانون وحدة وصراع المتضادات، قانون نفي النفي، قانون التبدلات الكمية – الكيفية) **وكذلك المقولات الجدلية الأساسية:** (الحتمية والحرية، العام والخاص والمفرد، السبب والنتيجة، المادة والحركة، الزمان والمكان، الكم والكيف، الضرورة والصدفة، الشكل والمضمون، الإمكان والواقع... إلخ)، أمكن الوصول على ((المفهوم المادي للتاريخ)) ولأهم ((قوانين التطور الاجتماعي))، حيث ((تصمم الفلسفة – تمييزاً لها عن العلوم المحسوسة – **المنهج العام للمعرفة:** وهو الجدل المادي. وتشكل أعم قوانين تطور العالم المادي الأساس الموضوعي للمنهج الجدلي)) الذي لا يحل محل مناهج العلوم الأخرى، لكنه يشكل أساسها الفلسفي المشترك.

38 ـ ودفاعاً عن ((علمية)) علم الاجتماع، وعن إمكانية دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية أسوة بالعلوم الطبيعية نفقد وضع أميل دوركهايم كتاباً خاصاً حول ((قواعد المنهج في علم الاجتماع))Les regles Sociologique de la methode **وحدد فيه عدداً من القواعد التي تشكل أساس المنهج العلمي في دراسة المجتمع وهذه القواعد هي:**

أ) قواعد خاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية.

1ـ ضرورة أن تدرس الظواهر الاجتماعية على أنها ((أشياء)).

2ـ ضرورة أن يتحرر الباحث الاجتماعي من كل فكرة سابقة.

3 ـ ضرورة أن يكون ((الإحساس)) هو المصدر الذي تستنبط منه المعاني العامة، ((فليس من الجائز أن يتخذ العلم أو البحث النظري نقطة بدء لدراسته شيئاً آخر غير تلك المدركات الحسية التي تبدأ منها المعرفة الساذجة أو العلمية، كما تبدأ منها أيضاً المعرفة العلمية)).

ب) قواعد خاصة بالتفريق بين الظواهر الاجتماعية ((السلمية)) والظواهر الاجتماعية ((المعتلة)).

ج) قواعد خاصة بتفسير الظواهر الاجتماعية:

1ـ استبعاد العوامل النفسية الفردية.

2ـ استبعاد التفسير على أساس المنفعة Pragmatisme.

3ـ اكتشاف السبب الفعال في وجود الظاهرة في الظواهر الاجتماعية السابقة.

4ـ اكتشاف الوظيفة التي تؤديها الظاهرة عن طريق ربط كل ظاهرة بغايتها.

5ـ البحث عن المصدر الأول والأساسي لكل تطور ذي أهمية عن طريق دراسة تركيب البيئة الاجتماعية الداخلية.

39 ـ ولقد لعب الخلاف حول مسألة ((المصدر الأول)) للتطور دوراً كبيراً سواء في عملية التشعب النظرية في علم الاجتماع، أو بالتالي في عملية التشعب المناهجي في علم الاجتماع. **ويمكن حصر هذا التشعب النظري في شعبتين أساسيتين كبيرتين هما:**

الاتجاه المثالي: وهو الاتجاه الذي يلحق أتباعه المادة بالفكر، ويرون في الأفكار – وليس في الواقع العياني – علة التغير الاجتماعي، ويتجهون بالتالي إلى ((الفرد)) المنفرد باعتباره العلة الكامنة وراء جميع الظواهر الاجتماعية ما هو سلبي ومنها وما هو إيجابي، ما هو سليم، وما هو معتل.

الاتجاه المادي:

وهو الاتجاه الذي يتبع الفكر بالمادة، ويرى أن التطور الاجتماعي إنما يخضع لعوامل ((موضوعية)) أساساً، تجد تفسيرها في معطيات الواقع المادي وتبدلاته، هذا الواقع الموجود وجود ((الأشياء)) خارج وعي الناس ورغباتهم وإراداتهم.

40 ـ ووفقاً لهاتين النظريتين الفلسفيتين الأساسيتين أخذت ((المناهج)) الاجتماعية **بدورها اتجاهين رئيسيين هما:**

المنهج المبتافيزيقي :

الذي يمتاز بالنظر إلى الأشياء وكأنها تامة الصنع لا تتغير، وبالنظر إليها في صورة ثباتها وعزلتها وانفصالها عن بعضها بعضاً أي أنه يرفض عملياً الجمع بين ((المتضادات)). عن الميتافيزيقا بذلك لا تريد – كما يقول جورج بوليتزر وآخرون في كتابهم ((أصول الفلسفة الماركسية)) – ((أن ترى سوى جانب واحد من الواقع الفني، وأن ترد الكل إلى أحد أجزائه، فترد الغابة بأكملها إلى إحدى شجراتها. إنها تريد أن تحمل الواقع الحي على أن يتخذ صورة قوالب ميتة)) وأن تفصل الواقع الغني والمتحرك على قدر هذه القوالب الجامدة على طريقة ((بروكست)) الذي كان يرقد ضحاياه على سرير ضيق فإن كانت الضحية أضخم من السرير قطع أرجلها، وإذا كانت ضئيلة مد أعضاءها قسراً.

المنهج الجدلي :

وهو على خلاف المنهج الميتافيزيقي، ينظر إلى الأشياء والمعاني في ((وحدتها وتضادها))، توازنها وحركتها، خصوصيتها وعموميتها، ويلزم بالتالي ضرورة أن يدرس الباحث الاجتماعي الظواهر الاجتماعية وفق مخطط محدد وهو: ((كيف نشأت هذه الظاهرات أو تلك، أي مراحل مرت بها في تطورها ن إلى ما صارت في الوقت الحاضر، وعلى أية أجنة من المستقبل تنطوي)).

***

41 ـ والخلاصة فإن هذه العوامل مجتمعة قد أربكت علم الاجتماع وجعلته يبدو في هذه الصورة ((الآميبية)) والغامضة في كثير من الأحيان. ولعل حداثة هذا العلم، وطبيعته الاجتماعية الخاصة هي التي تضعه في هذه الصورة غير المستقرة، ونحن لا نرى في ذلك ما يقلل من أهميته وقيمته و((علميته))، بل بالعكس تماماً ربما كان ذلك دليل حيويته وحساسية المشاكل التي يعالجها، مثله في ذلك مثل ((العالم)) أو الفيلسوف الفذ الذي تتميز نظرياته بأنها تثير من المشاكل والتساؤلات أكثر مما تحل.

الفصل الثاني

التغير الاجتماعي

2،1 حول مفهوم التغير الاجتماعي

42 ـ التغير ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود، في المادة غير الحية، وفي المادة الحية، وكذلك في الحياة الاجتماعية، ويعتبر ((علم اجتماع التغير الاجتماعي)) Sociology of Social Change اليوم أحد الفروع الأساسية والهامة لعلم الاجتماع، فقد قام هورنل هارت Hornel Hart مدير مشروع التحليل المقارن لمراجع علم الاجتماع بجامعة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية بتحليل مضمون مراجع علم الاجتماع التي صدرت ما بين 1952 ـ 1958. في الولايات المتحدة الامريكية، والتي يقدر عددها بخمسة وعشرين مرجعاً تمهيدياً، فوجد أن هناك اتفاقاً حول اثني عشر موضوعاً من موضوعات علم الاجتماع بين عشرين مرجعاً من هذه المراجع، وكان موضوع ((التغير الاجتماعي)) Social Change واحداً من بينها.

إن أي نسق اجتماعي Social System إنما يحتوي على نوعين من ((العلميات)) Process: أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمن استمراره (كالتنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، نقل الإرث الثقافي من السلف إلى

الخلف)، وثانية تعمل على تبديله وتغييره، ابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة (انظر عوامل التغير الاجتماعي). ولذلك فإنه في دراسة المجتمع والظواهر الاجتماعية **لا بد من النظر إلى وجهي الصورة:** الثبات في الحركة، والحركة في الثبات، وهذا ما يعبر عنه عادة بأن النسق الاجتماعي هو ((متوازن دينامي)) أو بتعابير الديالكتيك هو نوع من ((وحدة وصراع المتضادات)). يقول روبرت ماكيفر، وشارلز بيدج ((فالمجتمع يوجد فقط في شكل تتال زمني، فهو دائم الحدوث وليس شيئاً حادثاً بالفعل أو كائناً، وهو عملية وليس نتاجاً، أو بعبارة أخرى فإنه بمجرد توقف العملية يختفي النتاج، على عكس نتاج الآلة مثلاً الذي يبقى بعد زوالها)).

وتقرر الماركسية بدورها بشكل صارم أن الحركة هي ((صفة أساسية وحالة لوجود المادة)) وهي تشير على ((العمليات التي تجري في الطبيعة والمجتمع. **وبالمعنى الواسع:** الحركة هي تغير العالم))، ((و لا يمكن أن توجد مادة في العالم بلا حركة ولا حركة بدون مادة. فحركة المادة مطلقة، بينما حالة السكون نسبية ومجرد لحظة من لحظات الحركة)).

43 ـ إن هذا الاعتراف الصراح بواقع التغير الاجتماعي (الحركة)، وارتباطه ببقية التغيرات في الطبيعة إنما جاء تتويجاً لجدل فلسفي حاد حول مسألتي ((الثبات)) و ((التغير))، يعود تاريخه إلى فجر الفكر الفلسفي ولا سيما اليوناني. وقد وصل هذا الجدل ذروته عند كل من ((هيراقليطس)) (549 ـ 475) ق. م باعتباره الممثل الأجدر لفلسفة الحركة والتغير، و((بارمنيدس)) (540 ـ ؟) ق. م باعتباره المدافع العنيد عن فلسفة ((الثبات)).

يقول هيراقليطس أن ((الأشياء في تغير متصل))، وأن الوجود عبارة عن موت يتلاشى والموت وجود يزول، والمرء بالتالي لا يمكنه أن ينزل النهر الواحد مرتين، لأن مياها جديدة تجري من حوله أبداً، ((إننا ننزل ولا ننزل النهر الواحد، إننا نكون ولا نكون)).

أما (بارميندس) فيقرر على العكس من هيراقليطس تماماً ((أن الوجود موجود ولا يمكن ألا تكون موجوداً)) وهذا الوجود ليس له ماض ولا مستقبل ولكنه في حاضر سرمدي لا يزول ولا ((يتغير)). والوجود والواحد متكافئان، أي أن الوجود واحد فقط متجانس ((مملوء كله وجوداً)) ويلزم أنه ثابت ساكن في حدوده ((مقيم كله في نفسه)) إذ ليس خارج الوجود ما منه يتحرك وما إليه يسير. وهو كامل متناه أي معين ((لا ينقصه شيء)) إذ ليس خارج الوجود وجود يكتسب وبكلمة واحدة فإنه وفق هذا المذهب ((لا جديد تحت الشمس)) كما يقال.

44 ـ وفي العصور الوسطى، حيث كانت السيادة للفكر اللاهوتي المحافظ كتبت السيطرة لفلسفة الثبات والاستقرار والتوازن على فلسفة الحركة والتغير والتقدم، وهذا ينسجم من الوجهة الايديولوجية مع هيمنة علاقات الإنتاج الإقطاعية، وبالتالي الفكر الإقطاعي الستاتيكي ورغبته في المحافظة على الوضع الراهن.

45 ـ وكثمرة لعصر الاكتشافات في أوربا (القرن الخامس عشر)، وكذلك للصراع الذي بدأ يستعمر منذ القرن السابع عشر بين الفكر اللاهوتي الكنسي، والفكر العلمي كإنعكاس لبدء الثورة الصناعية وبزوغ شمس النظام البرجوازي فقد تفتحت الأبواب أمام عصر ((التنوير)) Enlightenment (القرن الثامن عشر)، الذي ذهب أعلامه من فلاسفة وعلماء وثوريين إلى أن الإنسان قادر على تغيير ظروفه المادية والروحية تغييراً إيجابياً (أي نحو الافضل) بواسطة العقل، والجهد الإرادي الواعي بعيداً عن ((جبرية)) المصير المحتوم الذي ترسمه قوى علوية ترانسندينتالية من وراء ظهره.

ولقد انبثقت عن هذه الثورة ((العقلية))، ثورة علمية وعملية وايضاً فلسفية كرست فكرة ((التطور)) وبالتالي حتمية التغير الاجتماعي وكذلك فكرة الترابط والتأثير المتبادل بين ظواهر الطبيعة المختلفة والنظر إلى العالم Die Welt **بأوجهه الثلاثة:** غير العضوي، العضوي، فوق العضوي باعتباره وحدة مترابطة

متساندة متفاعلة ومتحركة. وقد تجسدت هذه الثورة العلمية **بظهور أبرز ثلاثة اكتشافات في القرن التاسع عشر هي:** اكتشاف الخلية النباتية والحيوانية أثر ظهور علم دراسة الخلية Genetics وقانون حفظ الطاقة وتحولها، ونظرية دارون عن أصل الأنواع ومنشأ وتطور أجناس الحيوان والنبات.

46 ـ يعتبر ظهور الفكر الجدلي (الديالكتيكي)، والمنهج الجدلي على يد الفيلسوف الألماني الكبير(هيغل) G. W. F. Hegel والذي سبق لهيراقليطس أن زرع بذوره، وإيقافه على قدميه من قبل كارل ماركس وفريدريك أنجلز وتطبيقاته العلمية فيما بعد على يد ف. لينين هو أعظم انتصار لفلسفة ((التغير)) على فلسفة ((الثبوت))، حيث شرعت فلسفة الثبات اعتباراً من الآن تخلي مكانها بصورة شبه تامة لفلسفة التغير. **يقول هيغل:** ((جميع الأشياء هي في حد ذاتها متناقضة)) ((أن شيئاً ما يتحرك، ليس لأنه في لحظة ما هنا، وفي لحظة ما هناك، ولكن فقط لأنه في نفس اللحظة الواحدة هنا وهناك، لأنه في نفس الوقت موجود وغير موجود في ذات المكان))، ((فالشيء لا يكون حياً إذن، إلا من حيث ا شاتماله على التناقض)). **ويقول انجلز متابعاً مسيرة هيغل الجدلية:** ((إن الفكرة الكبرى الأساسية التي تقول بوجوب اعتبار العالم لا بمثابة مجموعة معقدة من أشياء تامة الصنع بل بمثابة مجموعة معقدة من العمليات، يطرأ فيها على الأشياء التي تبدو في الظاهر ثابتة ن وكذلك على انعكاساتها الذهنية في دماغنا، - أي الأفكار – تغير مستمر من الصيرورة والفناء، إن هذه الفكرة الكبرى الاساسية قد نفذت على نحو عميق منذ هيغل في الإدراك العام، حتى أنها لم تعد تجد أية معاكسة تقريباً في مشكلها العام هذا، ولكن الاعتراف بهذه الفكرة كلاماً فقط شيء، وتطبيقها في الواقع وبالتفصيل، في كل ميدان من ميادين البحث شيء آخر)). أما ماركس فإنه يعرف الديالكتيك نفسه بأنه علم القوانين العامة للحركة (أي للتغير)، سواء في العالم الخارجي، أم في الفكر

البشري، **كما يذكر لينين في كتابه:** ماركس، انجلس، الماركسية. ترجمة دار التقدم، موسكو، بلا تاريخ، ص 17.

47 ـ على الرغم من أن مفاهيم مثل ((التطور)) Evolution ((التغير)) Change، ((التقدم)) Progress، ((النمو)) Development تبدو مفاهيم متقاربة بل ومتشابهة، فإن كثيراً من علماء الاجتماع حرص على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها. يقول ((ت. ب. بوتومور)) T. B. Bottomre **حول هذه النقطة:** ((و نلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية الأولى أن مفاهيم ((التغير)) و((التطور)) و((النمو)) و((التقدم)) كانت تختلط في بعض الأحيان، أو يربط الفكر بينها في مفهوم واحد. وكان يحدث في حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها، ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطاً منطقياً)). ويعترف بوتومور أن الصعوبات التي واجهت علماء الاجتماع في نظريات التطور أو النمو أو التقدم، إضافة إلى تغيرات المناخ الفكري العام قد دفعت بالجميع إلى تبني مصطلح ((التغير الاجتماعي)) ((للإشارة إلى كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الإنسانية. وقد ساعد على انتشار مثل هذا المصطلح الأكثر حياداً نشر كتاب ((التغير الاجتماعي)) ((لوليام أوجبرن)) في سنة 1922. ويؤكد هذه الصورة روبرت ماكيفر وشارلز بيدج في كتابهما الثالث عن ((المجتمع)) **فيقولان:** ((إن تعبير ((التغير)) ذاته تعبير محايد تماماً، فهو لا يتضمن شيئاً سوى اختلاف بمرور الوقت في الموضوع الذي يشير إليه، وحين نتحدث عن ((تغير اجتماعي)) فإننا لا نعني الإشارة إلى أي قانون أو أي نظرية أو أي اتجاه أو حتى أي استمرار)). ويعتبر عالم الاجتماع السوفياتي ((أوسيبوف)) في كتابه ((قضايا علم الاجتماع)) أن التحول من مفهوم ((التطور الاجتماعي)) إلى مفهوم ((التغير الاجتماعي)) إنما هو هروب من المشكلة وليس حلاً لها، هروب من ((نظرية التطور)) التي على الرغم من أنها قد لا تقر بوجود قفزات في الطبيعة أو في التاريخ، إلا أنها توحي بالمفهوم المادي للتاريخ الذي وضعه

كلاسيكيو الماركسية. **يقول أوسيبوف:** ((و لكن حتى هذا التفسير الضحل لمفهوم التطور الاجتماعي (يعني التفسير الذي لا يقر بوجود قفزات) لا يرضي بعض علماء الاجتماع. وهم يستبدلونه بمقولة ((التغير الاجتماعي)) التي يرى جروشين B. Grushin عن حق أنها أكثر المقولات تجريداً وعمومية لتطور العمليات الموضوعية التي تحدث في العالم، وهي تمحو المفهوم الأبدي عن التنوع الحقيقي لأشكال العمليات، وفضلاً عن ذلك فإن مسألة بناء العملية يختفي تماماً فيها)).

48 ـ ان مفهوم التطور واقع الحال قد اكتسب شهرته الحديثة على ما يقرر روبرت ماكيفر وشارلز بيدج نتيجة لاستخدامه الناجح في ميدان علم الحياة، وقد تسرب إلى علم الاجتماع بصورته البيولوجية الفجة في بعض الحالات على يد علماء الاجتماع الذين انطلقوا في تفسير مسيرة وظواهر المجتمع بالاستناد إلى المماثلة الجزئية أو الكاملة في بعض الحالات بين المجتمع والكائن الحي، ملحقين بذلك علم الاجتماع بعلم الحياة، الأمر الذي أدى على ردود فعل عكسية عند عدد من علماء الاجتماع الآخرين تراوح بين الاستغناء الكامل عن استخدام تعبير ((التطور)) لوصف التبدلات المستمرة التي تشاهد في المجتمع، وبين التحذير من الخلط بين التطور العضوي والتطور الاجتماعي. يقول جوردن تشايلد Gorden Childe **حول هذه النقطة:**

((... إنه من الضروري ألا يغيب عنا إدراك الفروق الدالة بين التقدم التاريخي والتطور العضوي، وبين الثقافة الإنسانية والتكوين الجسماني للحيوان، وبين الإرث الاجتماعي والوراثة البيولوجية، فالتغيرات الاستعمارية القائمة على تلك المماثلة المسلم بها يمكن أن تضلل الإنسان غير الحذر...)).

49 ـ يرى بعض علماء الاجتماع، هو غالباً ما ينتمون إلى علم الاجتماع البرجوازي، ضرورة التفريق بين مفهومي ((التطور)) و ((التقدم))، على أساس أن التطور مسألة موضوعية صرفة، في حين أن التقدم مسألة ((تقويمية)) خلقية

وذاتية. يقول ر. ماكيفر وشاركز بيدج **حول هذه النقطة:** ((و على هذا فإننا نستطيع، على فرض أن لدينا المعرفة الكافية، أن نصنف المجتمعات المختلفة بموضوعية تامة إلى مجتمعات أكثر أو أقل تطوراً. ولا يمكن اتهامنا بالتعسف أو الذاتية في أحكامنا حين نقول أن مجتمعاً ما متحضراً أكثر تطوراً من مجتمع الاسكيمو. ولكننا إذا ادعينا أيضاً أن الحياة المتحضرة حياة أفضل فإن الحالة تختلف، فالاسكيمو قد ينكرون ذلك)). (**التوكيد مني:** م. ز أننا مع قبولنا بصورة عامة بفكرة عدم التطابق بين مفهومي التطور والتقدم، ولا سيما من الوجهة العملية والتاريخية، إلا أننا نرى أن أخذ هذه المسألة هكذا في صورة ((الإطلاق)) إنما هو تجن على التاريخ وانزلاق في النظرة ((التشاؤمية)) البرجوازية التي ذهبت في بعض الحالات إلى اعتبار أن خطي التطور والتقدم متعاكسان، فكل خطوة نحو الأمام في سلم التطور، يقابلها خطوة إلى الوراء في سلم الأخلاق والقيم وبالتالي التقدم. إن علم الاجتماع البرجوازي غالباً ما يهمل مفهوم ((التشكيلة الاجتماعية)) Social Formation الماركسي، والذي يضع قضية التطور والتقدم في موضعها الصحيح فخط التطور الاجتماعي وفق ((المادية التاريخية)) ليس خطاً مستقيماً، وإنما هو ((خط حلزوني)). **وهذا يعني أمرين:** الأول الاعتراف بتعقد العملية التطورية في المجتمع، وبالتالي الاعتراف بوجود فارق بين مفهوم التطور ومفهوم التقدم، والثاني هو التوكيد على أن خط التطور العام الحلزوني هو ((بالنتيجة)) خط صاعد نحو الأعلى أي نحو الأفضل، أي نحو التقدم. فالانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى قد تصاحب دائماً بتقلص حجم العبودية وصعود دور الجماهير والوعي الفردي والاجتماعي على الرغم من رائحة البارود والدماء التي كانت ما تزال تفوح على جانبي خط التطور.

50 ـ ومن جهة أخرى، فإن هنالك خلافات أساسية بين مختلف علماء الاجتماع ولا سيما **بين الاتجاهين الرئيسيين في علم الاجتماع:** البرجوازي والاشتراكي،

حول ((طبيعة)) التغير الاجتماعي، وتبديلاته المختلفة. **وغالباً ما يدور هذا الخلاف حول النقاط الرئيسية التالية:**

1 ـ **الدافع الأساسي أو الحافز الأصلي** للبشر سواء في علاقاتهم مع الطبيعة أو مع بعضهم بعضاً.

2 ـ **المتغير المستقل (أو شبه المستقل)، أي**: ما الذي يتغير أولاً وما الذي يتغير ثانياً ؟.

3 ـ **أين يقع التغير بشكل جوهري:** على البنية الاجتماعية ؟ أم على الوظائف، أم على الأدوار، على القيم أم على العلاقات ؟ على الجانب المادي أم على الجانب اللامادي ؟...إلخ.

4 ـ **دور العامل الذاتي ودور العامل الموضوعي** في عملية التغير الاجتماعي الخلاف حول مسألة ((الحتمية)) Determinismus.

5 ـ هل **((الثورة))** Revolution هي نوع من حالة انحراف النسق الاجتماعي أم أنها ظاهرة صحية أو على الأقل طبيعية ؟

6 ـ **ما هو اتجاه التطور الاجتماعي:** هل هو تطور ((خطي)) ؟ Lineal Evolution أم دائروي ؟ Cyclical أم حلزوني ؟ أم ماذا ؟

7 ـ **ما هي العوامل الأساسية وما هي العوامل الثانوية المسببة للتغير الاجتماعي ؟**

8 ـ **ما هو المنهج الأفضل في دراسة ((التغير الاجتماعي)) ؟.**

51 ـ ولقد أفرزت المسيرة التاريخية لعلم الاجتماع مئات النظريات التي حاولت أن تجيب على هذه الأسئلة المطروحة بأشكال مختلفة (انظر الفقرة رقم 1ـ 5)بيد أنه يبدو من الواضح أنه يمكن حشر هذا الحشد من النظريات المنظرين في زمرتين رئيسيتين أساسيتين، بل في اتجاهين كبيرين – **كما مر معنا سابقاً – هما:**

أ ـ الاتجاه الذي يتبع المادة بالفكر، ويرى في الأفكار علة التغير الاجتماعي، أي أن وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم الاجتماعي.

ب ـ الاتجاه الذي يتبع الفكر بالمادة، ويرى أن التغير الاجتماعي إنما يخضع لعوامل ((موضوعية)) موجودة خارج الوعي وجود ((الاشياء)) ذاتها، أو بتعبير آخر، فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون – على عكس أصحاب الاتجاه الأول – أن وعي الناس إنما يتجدد بوجودهم الاجتماعي وليس العكس.

52 ـ إن ((التغير الاجتماعي)) يخضع واقع الحال إلى عوامل موضوعية، أي أن هذا التغير لا يحصل بصورة ((عشوائية)) ولا ((إرادية))، ولكن وفق قوانين معينة، قد لا يكون لها دقة القوانين الطبيعية ولكنها تحمل مجمل الصفات العامة والخطوط، قد لا يكون لها دقة القوانين الطبيعية ولكنها تحمل مجمل الصفات العامة والخطوط العريضة للقوانين العريضة للقوانين العلمية. وبدون التسليم بهذه المسألة ما كان ممكناً التوصل إلى استقلال العلوم الاجتماعية المختلفة وتميزها – بوصفها علوماً – عن الفلسفة العامة بالمعنى الميتافيزيقي للفلسفة. يقول ارمان كوفلييه مؤكداً الترابط بين (((العلم الاجتماعي)) و ((القانون الاجتماعي)): ((و هكذا في جميع هذه الفروع: فلسفة الحقوق، وفلسفة التاريخ، والاقتصاد السياسي، والسياسة والإحصاء، ترعرعت في القرن الثامن عشر هذه الفكرة وهي: أن الحوادث الحسية الاجتماعية تؤلف نظاماً طبيعياً، وأنه يوجد طبيعة اجتماعية خاضعة لسننه)) وبنفس المعنى يؤكد روبرت ماكيفر أنه: ((إذا انعدمت القوانين تلاشى الوجود الفعلي، وانعدمت الدنيا، وإذا ما انعدمت المعرفة بالقوانين تلاشت التجربة، وتلاشى فهم العالم. إن العالم خلو من الفوضى لأن أشكال القانون تتغلغل في كل مكان)).

53 ـ إن التسليم بوجود قانونية عامة لعملية التغير الاجتماعي، وتغليب دور العامل الموضوعي على العامل الذاتي **يجب ألا يعني بحال:**

أ ـ أن هناك تعارضاً بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي.

ب ـ الانغماس في نظرة ((أحادية)) تفسر التغير الاجتماعي تفسيراً ميتافيزيقيا يعطي أحد العوامل قوة ((المتغير المستقل)) بينما تأخذ بقية العوامل – أن اعترف بها – دور التوابع، دون أن تؤخذ بعين الاعتبار العلاقة الجدلية بين العوامل المختلفة.

ج ـ واقع الحال فإنه قد وجد ويوجد منظوران متمايزان إلى **علمية التغير الاجتماعي:** منظور ميتافيزيقي ينظر على الظواهر في عزلتها وثباته، وآخر جدلي ينظر إلى هذه الظواهر في حركتها وتداخلها وعلاقاتها المتبادلة. وأنه وفق هذا المنظور الجدلي ينتقي أي تعارض بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي من جهة، وتنتقي التفسيرات الأحادية و((الحتمية الميتافيزيقية)) من جهة أخرى.

54 ـ وتورد كتب علم الاجتماع ذات الاتجاه البرجوازي النظرية الماركسية في علم الاجتماع تحت باب ((الحتميات))، ونصفها ((بالحتمية الاقتصادية)). والنظريات الحتمية هي – على حد تعريف ر. ماكيفر وشارلز بيدج -: ((أية نظريات ترى أن السلوك الإنساني والتغيرات في السلوك الإنساني تفسر بالظروف البيئية أو الخارجية أو المادية)).

لقد قال ماركس فعلاً: ((أليس وجدان المرء هو الذي يحدد وجوده، بل بالعكس، إن وجود المرء الاجتماعي هو الذي يحدد وجدانه))، وأكد كذلك على أن ((طريقة إنتاج الحياة المادية هي التي تقرر، في النهاية، سير الحياة الاجتماعي والسياسي والروحي في كليته))، ولكن ماركس هو نفسه الذي نفى الطابع الأحادي لنظريته هذه **فكتب يقول:** ((إننا نجد في كل مرة، السر الصميم، والركن الخفي لكل بناء اجتماعي في العلاقة المباشرة بين مالك وسائل الإنتاج وبين المنتج المباشر... غير أن هذا لا يمنع الركن الاقتصادي، في خطوطه الكبرى على الأقل، من أي يخضع، بالفعل، لتغيرات لا تحصى ناجمة عن ظروف اختبارية شتى، وعن الأحوال الطبيعية، وعن العلائق السلالية، والتأثيرات التاريخية إلخ، التي لا يمكن أن تفهم إلا بواسطة تحليل هذه الظروف

الاختبارية)). وبعد وفاة ماركس يؤكد زميله هذه الصورة **بالقول:** ((تبعاً لإدراكنا التاريخ بحسب المذهب المادي، نعتبر أن العامل النهائي الذي يقرر التاريخ هو إنتاج وتكرار إنتاج الحياة الحقيقية. إننا لم نؤكد، لا ماركس ولا أنا، شيئاً آخر. ولكن إذا قوّلنا أن العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد الذي يقررن حولوا الاقتراح الأول إلى جملة جوفاء، مجردة، ولا معنى لها. إن الوضع الاقتصادي هو الركن، ولكن مختلف عوامل البناء الأعلى، وهي – الأشكال السياسية لصراع الطبقات **وما ينجم عنها:** الدساتير التي تضعها الطبقة المنتصرة بعد المعركة، إلخ، الأشكال الشرعية، وكذلك، بالطبع، **انعكاسات جميع هذه الصراعات الحقيقية نفي نفوس المتصارعين:** نظريات سياسية، وشرعية، وفلسفية، وادراكات دينية وتحولها، في ما بعد، إلى مذاهب عقائدية – توثر، هي أيضاً على مجرى الصراعات التاريخية، وتقرر، في كثير من الأحوال، أشكالها بتفوق. يوجد فعل وردة فعل بين جميع العوامل)). **ثم يؤكد لينين فيما بعد نفس التصور بقوله:** ((إن الماركسية إذ تركز على الاقتصاد لا تقتصر عليه)). إن الماركسية نظرية ((حتمية)) بدون شك، ولكنها حتمية جدلية وما يقرر بوخارين ((لا يجب أن تخلط الحتمية بالقدرية. فالقدرية هي الاعتقاد بقدر أعمى لا مفر منه... إنها تنكر، على الإرادة البشرية، كل تأثير في التطور، أما الحتمية فلا تنكر هذا التأثير)). إن جوهر الفرق بين نظرة الماركسية إلى ((موضوعية)) الظاهرة الاجتماعية، وبين نظرة دوركهايم إلى هذه الموضوعية (شيئية الظواهر الاجتماعية)، إنما يكمن بالضبط في أن الماركسية تلح على الحضور الإنساني في الظواهر الاجتماعية، وأن العالم الذاتي هو أمر متضمن حكماً في العامل الموضوعي الأمر الذي لا تقره مقولة ((شيئية الظواهر الاجتماعية)) الدوركهايمية إلا مداورة. إن الناس بموجب الحتمية الماركسية هم الذين يصيغون تاريخهم بيدهم، وكل ما هنالك، أنهم لا يضيعونه على هواهم، وإنما من خلال الظروف المعطاة.

وإذا ما استبعدنا سوء النية، النابع من ا((التحيز الايديولوجي))، **فإننا نقول مع بليخانوف أنه:** ((كل ما قيل، حتى الآن، وزعم عن طابع الماركسية الانعزالي، أو الأوحدي، ناجم عن عدم فهم الدور الذي أعطاه ماركس وإنجلز للفعل ورد الفعل المتبادلين بين الأساس والبناء الأعلى)).

55 ـ وجد على مر التاريخ، موقفان متعارضان من ((اتجاه)) **التغير الاجتماعي:** اتجاه متفائل واتجاه متشائم. وبينهما نظر الاتجاه الأول إلى العالم القائم باعتباره أفضل العوامل الممكنة وأنه – بالتغير – يتبدل من حال إلى حال أفضل (على الرغم من الاختلافات الشاسعة بين ممثلي هذا الاتجاه في تفسير هذا التقدم ومسبباته... إلخ). نظر الاتجاه الثاني على الأمر بصورة معكوسة. فالحياة بنظر هؤلاء ليست خيراً كلها، وما بها من الخير إنما يتحول – بالتغير – من حال إلى حال أسوأ. ويرتبط الموقف المتشائم عادة كالصراع الاجتماعي القائم، وبالتصورات الذاتية المنبثقة عن مراحل الانتقال أو عن الكوارث والحروب الكبيرة. فالأشخاص الذين يحسون أن التطور قد تجاوزهم فكراً وعملاً، ويعجزون عن ((التكيف)) مع الأوضاع الجديدة، يشعرون ((بالاغتراب)) Entfremdung الاجتماعي، فينعكس على تكوينهم النفسي في صورة تشاؤم عام من الحاضر ومن المستقبل. وينطبق مثل هذا على الأشخاص الذين يعجزون عن تفهم قوانين التطور الاجتماعي، والذين قد شهدوا بأنفسهم كوارث انسانية ذات أثر عام (كالحربين العالميتين في هذا القرن). ولقد تجلى الموقف التشاؤمي بأشكال وصور مختلفة، **تجسدت أحياناً في صورة نظريات فلسفية مثل:**

* نظرية ((العود الأبدي)) أو الدور السرمدي، عند شوبنهاور ونيتشيه.
* المذهب الوجودي الطافح بالغربة والخوف والتمرد والغثيان.... إلخ.
* المذهب السلفي التقليدي الذي يرى أن الكمال موجود في الخلف وليس في الأمام.

* نظرية تعاقب الحضارات Circulation of Civilizations.

أما الموقف المتفائل، فهو يرتبط بدوره بالصراع الاجتماعي، إلا أنه – على العكس من الموقف المتشائم – بعكس الوضع الثوري للطبقات الاجتماعية الصاعدة، ولإيديولوجيتها التي تؤمن بحتمية زوال ما هو كائن لصالح ما يجب أن يكون.

✓ **ويرتبط الموقف المتفائل عادة بـ:**

أ ـ الإيمان بنظرية التطور بصورة عامة.

ب ـ الربط بين التطور Evolution، والتقدم Progress. أي الإيمان بأن التطور هو عملية صاعدة (من حيث النتيجة) تتوخى الوصول إلى مستويات أكثر رقياً على الدوام.

● **و ينضوي تحت الموقف المتفائل نوعان من النظريات هي:**

أولاً: النظريات الخطية: (مورجان، كومت، سبنسر)،

وثانياً: النظرية الحلزونية: (لينين والماركسية).

56 ـ وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن غالبية النظريات المعنية بدراسة ((التغير الاجتماعي))، ولا سيما في القرون الثلاثة الأخيرة، قد انطلقت من الجزء من العالم الذي يدعى اليوم ((بالدول المتقدمة))، وبالتالي فإن هذه النظريات قد استلهمت بصورة اساسية واقع المجتمعات الغربية الأوربية والأمريكية الأمر الذي بقي معه التغير الاجتماعي في أكثر من نصف الكرة الأرضية (المجتمعات التي يطلق عليها البلدان النامية أو المتخلفة) دون دراسة جادة وموضوعية.

إن كافة الأدبيات، البرجوازية والاشتراكية، تجمع اليوم، على أن للبلدان النامية (العالم الثالث) مواصفات خاصة، ربما تضرب جذورها في الماضي السحيق (مسألة اسلوب الإنتاج الآسيوي)، وهذا يفترض أن تحمل علمية التغير الاجتماعي فيها مواصفات خاصة، إضافة إلى اندراجها في المسار العام لقوانين التطور الاجتماعي العالمي ولا بد لعلم الاجتماع من أن يولي أهمية خاصة لهذا

الجزء الكبير من العالم. ولقد نشأ بالفعل فرع جديد لعلم الاجتماع هو ((علم اجتماع التنمية)) Sociology of development، - كما وظهرت فروع جديدة في الاقتصاد السياسي لتغطية هذه الناحية (الاقتصاد السياسي للتخلف، الاقتصاد السياسي للتنمية). وتبقى المسؤولية الكبرى في دراسة طبيعة وخصوصية التغير الاجتماعي في البلدان النامية على أبناء هذه البلدان أنفسهم، فأهل مكة أدرى بشعابها كما يقولون.

2، 2 المنظور التطوري للتغير الاجتماعي:

57 ـ يدخل تحت مفهوم ((التطور)) Evolution:

1 ـ تغير الكائنات الحية المختلفة وتطورها الذي حدث على مدار الملايين من السنين التي مرت على نشوء الحياة على سطح الأرض، وأدى إلى تغير الكائنات الحية، وتكوين الأشكال الحيوانية والنباتية المختلفة التي نراها الآن، وذلك عن طريق انبثاق أشكال وأنواع جديدة من الأشكال والأنواع الأصلية من خلال عناصر التشابه والاختلاف وبطريقة تدرجية تلقائية.

2 ـ تغير المجتمعات البشرية من الناحيتين البنيوية والوظيفية، أو بتعبير ابن خلدون تغير ((أحوال العمران والتمدن)) وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية، من الملك والسلطان والكسب والمعاش والصنائع والعلوم وما إلى ذلك.

58 ـ إن هذا يعني أن فكرة ((التطور)) مرتبطة بفكرة أخرى في فكرة ((التقدم)) Progress، بمعنى أن تغير أحوال العمران مثلت من الوجهة العملية ((انتقال المجتمع البشري إلى مستوى أعلى من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة)) وبالتالي فتح المجال أمام الإنسانية للقضاء على آفات: المرض والجهل والاستغلال، وذلك بغض النظر عن الاختلافات النظرية حول الطيفية التي ينبثق فيها التقدم عن التطور، وحول الاتجاه العام لخط التطور وهل هو اتجاه ((خطي)) Lineal مستقيم، أم ((حلزوني)) ؟ Spirale. هل هو

سريع أم بطيء ؟ هل يتم بشكل تـدرجي أم بقفـزات وكـوارث أم بمهمـا معـاً؟... إلخ.

59 ـ ومن وجهة أخرى فإن مفهوم ((التطور الاجتماعي)) إنما يقتـرن بمفهـوم ((التطور البيولوجي)) وبدا هذا الاقتران واضحاً في القرن التاسع عشر إثـر النجـاح الكاسح الذي حققته علوم الحياة والتي أدت إلى ظهور ((نظرية التطور)) **على يد أبـرز أعـلام هـذا القـرن:** ((ج. مانـدل G.Mandel)) و((ج. ب لامـارك J. B. Lamarck)) و((تشـارلز داروين Charles Darwin)). فقـد فـتح كتـاب داروين الموسوم بـ ((نشوء أصـل الأنـواع عـن طريـق الانتخـاب الطبيعـي)) البـاب أمـا م مختلف العلماء والمفكرين للبحـث عـن ((أصـول)) **مختلـف الظـواهر الاجتماعيـة:** أصـل الحضـارة، أصـل اللغـة، أصـل الدولـة... إلـخ. وذلـك علـى غـرار الظـواهر الطبيعية، وبدا أن مختلف النظريات الاجتماعية القديمة قد شرعت تنحسـر أمـام هذا الهجوم الكاسح لنظرية التطور البيولوجي. **يقول الدكتور أحمد أبو زيد:**

((قليل من الأفكار والمفهومات التي ظهرت في العصـر الحـديث، أتـيح لهـا أن تتخطى نطاق التخصص الضيق الـذي تنتمـي إليـه، وتـؤثر فـي مختلـف مجـالات الفكر الإنساني، وتوجه هذه المجـالات المختلفـة وجهـة معينـة بالـذات... ومـن هذه الافكار والمفهومات الحديثة فكرة التطور التي سيطرة على مختلف مجالات الفكر، ومختلف التخصصات في القرن التاسع عشر... والواقع أنه يمكن القـول أن فكرة التطور أثرت في طرق وأساليب الفكر بأكثر مما أثرت فيه أية نظريـة خـلال التاريخ الحديث للفكـر الإنسـاني، فقـد غيـرت أنمـاط التفكيـر السـائدة حينـذاك تغييراً جذرياً، وهدمت كثيراً مـن الأفكـار والمعتقـدات والفلسـفات السـابقة، بـل إنها أصبحت أسلوباً ومنهجاً ليس فقط في فهم الحيـاة والكـون بـل وأيضـاً فـي فهـم الإنسـان والمجتمـع عـن طريـق الاسـتعانة بمـا يعـرف باسـم ((المماثلـة البيولوجية))....و قد تغلغلت الفكرة إلى كل مجالات العلوم التي أصبحت بمثابـة

الميادين لاختبار مدى صدق تلك النظرية، وتمثل ذلك بوجه خاص في الكتابات الانثروبولوجية والسوسيولوجية والتاريخية والاقتصادية)).

60 ـ إن نظرية التطور البيولوجي والاجتماعي التي تقترن باسم القرن التاسع عشر لم تكن في الواقع أمراً جديداً كل الجدة على الفكر البشري، وإنما كانت تمثل ((القفزة النوعية)) الأساسية، ((التراكمات)) كبيرة من الإرث النظري والعملي عبر العصور، وإنه ليمكن سرد قائمة طويلة من الرواد التطوريين ابتداء بهيراقليطس (540 ـ 475 ق. م)، وانتهاء بشارلز دارون (1809 ـ 1882) حيث يقع المرء في نظريات هؤلاء على بذور النظرية التطورية الحديثة بشقيها البيولوجي والسوسيولوجي، بما في ذلك نظريات ((المماثلة البيولوجية))، أو اشتقاق **تفسر الظواهر الاجتماعية من الظواهر البيولوجية:**

* فقد تصور الفيلسوف اليوناني ((هيراقليطس)) Heraclitus أن تطور العالم العضوي يبدو في صورة ((سلم متدرج)) يحتل الجماد أولى درجاته، ويحتل النبات الذي ينمو داخلياً (حركة داخلية) الدرجة الثانية، أما الدرجة الثالثة فتدخل فيها الحيوانات التي تتحرك وتنمو وتحس، وتضم الدرجة الرابعة الإنسان الذي يزيد على الصفات السابقة للحيوان (النمو، الحركة من مكان إلى مكان آخر بالانتقال، الإحساس)، في كونه كائن عاقل ومفكر.

* ماثل افلاطون Platon (427 ـ 347 ق. م) بين الظواهر الاجتماعية والبيولوجية، حيث تصور أن طبقات المجتمع إنما تقابل مناطق معينة في الجسم البشري من حيث الوظائف والأدوار والعلاقات المتبادلة. فطبقة الفلاحين والصناع في المجتمع، تقابل منطقة الرغبة في الجسم (منطقة أسفل البطن)، وطبقة الجند تقابل منطقة القلب، وطبقة الفلاسفة والحكام، تقابل الرأس.

* وشبه الفارابي (870 تقريباً ـ 950 م) المعلم الثاني المدينة الفاضلة (ظاهرة اجتماعية)، بالجسم المتعضي (ظاهرة بيولوجية)، فقد جاء في كتابه

((آراء أهـل المدينـة الفاضـلة)) **قولـه**: ((و المدينـة الفاضـلة تشـبه البـدن التـام الصحيح الذي يتعاون أعضاؤه كلها على تتميم حياة الحيوان وعلى حفظها عليـه (....) وكما أن البدن أعضاؤه مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى، وفيها عضو واحد رئيس هو القلب، وأعضاء تقرب مراتبها من ذلك الـرئيس (...) وكـذلك المدينـة أجزاؤها مختلفة الفطرة، متفاضلة الهيئات، وفيها إنسان هو رئيس، وآخر بقـرب مراتبها من الرئيس... إلخ)).

* أمـا ابـن خلـدون (1332 ـ 1406 م) فقـد وضـع للفصـل الرابـع عشـر مـن مقدمته المشهورة عنواناً يعكس موقفه من مسألة المماثلـة البيولوجيـة ومـن مسألة التطور الاجتماعي وهو – **أي العنوان** -: ((في أن الدولة لها أعمار طبيعيـة كما للاشخاص))، **وقد ذكر في هذا الخصوص:** ((إن العمـر الطبيعـي للأشـخاص على ما زعم الأطباء والمنجمون 40 سنة وهو سنو القمر الكبرى عنـد المنجمـين (...) وأما أعمار الدول أيضاً، وإن كانت تختلف بحسب القرانات، إلا أن الدولـة فـي الغالب لا تعـدو أعمـار ثلاثـة أجيـال، والجيـل هـو عمـر شـخص واحـد مـن العمـر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته (... إلخ))).

* شـبه بليـز بسـكال Pscal (1623 ـ 1662) اتصـال الأجيـال الإنسـانية واستمرارها بفرج يحيا إلى الأبد، ويجمع المعرفة باستمرار.

* يرى جان جاك روسو Rousseau (1712 ـ 1778) أن الأصل في الإنسان، أو حال الطبيعة ما يقول، أن الإنسان كان متوحداً في الغاب، لا يعـرف أهلـه، ولعلـه لم يعرف أولاده، لا لغة ولا صناعة، ولا فضيلة، ولا رذيلة، من حيث أنـه لـم يكـن له مع أفراد أنواعه اية علاقة يمكن أن تصير علاقة خلقية... ولقد خـرج الإنسـان من هذه الحالة بعد أن عرضت له أولاً أسباب طبيعيـة كالجـدب والبـرد القـارس والقيظ المحرق، اضطرته إلى التعاون مع غيره من أبناء نوعه تعاوناً مؤقتـاً كـان الغرض منه الصيد بـراً وبحـراً وتربيـة الحيـوان لتـوفير القـوت، ثـم اضـطرتهم الفيضـانات والـزلازل إلـى الاجتمـاع بصـفة مسـتديمة، فاخترعـت اللغـة، وتغيـر السلوك، برز الحسد، ونشبت الخصومة.

* وبعد المركيز دي كوندرسيه Condorecet (1743 ـ 1794) رائداً من رواد نظرية التقدم والتطور في المجال الاجتماعي، حيث أكد أن التقدم أمر ضروري وعملية مستمرة. وهو يرى أن الحياة الاجتماعية قد تطورت من البداءة الأولى، إلى الانشغال بتربية الحيوان والزراعة ثم اختراع الحروف الهجائية، حتى وصل المجتمع الإنساني أخيراً إلى عصر التنوير ((القرن الثامن عشر)). وقد حدد كوندرسيه مراحل التغير الاجتماعي بتسع مراحل تمثل خطاً مستقيماً يتصاعد نحو الرقي، كما تصور مرحلة عاشرة وأخيرة ينتهي إليها تغير وتقدم البشرية.

والمراحل التسع التي قطعتها البشرية حتى عهده هي على التوالي:

1 ـ مرحلة الصيد، 2 ـ مرحلة الرعي،

3 ـ مرحلة الزراعة، 4 ـ مرحلة العلوم والفلسفة اليونانية،

5 ـ مرحلة الحضارة الرومانية، 6 ـ مرحلة الجمود العلمي،

7 ـ مرحلة اختراع الطباعة،

8 ـ مرحة التحرر الفكري والإصلاح الديني،

9 ـ مرحلة الثورة الفرنسية (التي ذهب هو ضحيتها)، ثم تليها المرحلة العاشرة التي ستحقق السعادة للجميع.

* لقد بشر سان سيمون Saint Simon (1760 ـ 1825) بأن القوانين التي تنطوي عليها العلوم الفردية سوف تتجه نحو قانون شامل يضمها جميعاً، **وقد قسم تاريخ الإنسانية إلى مراحل تطورية ثلاثة: أولى**: تبدأ بفجر البشرية وتنتهي بسقراط، **وثانية**: تبدأ بسقراط (و كانت ما تزال سارية المفعول حتى عهده)، **وثالثة**: هي المرحلة العظمى التي سوف يصبح فيها العلم بمثابة القوة الروحية الجديدة، وتتجه القوانين الخاصة إلى تكوين قانون عام.

* وقد وضع جان باتيست لامارك (1744 ـ 1829) أول نظرية عامة عن التطور تعرف ((بنظرية وراثة الصفات المكتسبة)) حيث برهم على أن البيئة تجعل الأجهزة الحية تعزز صفات جديدة تنتقل بالوراثة، داحضاً بشكل منهجي النظرية الميتافيزيقية عن ((ثبات الأنواع)).

- **وتتلخص نظريته بالنقاط التالية:**

أ ـ تنزع الكائنات الحية ومكوناتها نحو الإزدياد في الحجم.

ب ـ إذا استخدم عضو من الأعضاء بشكل مستمر فسوف ينتج عن ذلك زيادة في حجم ذلك العضو، بينما يؤدي عدم استعمال العضو ما إلى ضموره في النهاية.

ج ـ أن تكون عضو جديد إنما يعبر عن حاجة جديدة لهذا العضو.

د ـ التحورات modification في الأعضاء، والتي تحدث نتيجة للعوامل السابقة، يورثها الآباء للأبناء، وينتج عن ذلك تغير في أشكال الذرية مع مرور الزمن وتوالي الأجيال.

وقد أورد لامارك العديد من الأمثلة المؤيدة لنظريته، مثل تكوين الغشاء بين أصابع الطيور المائية، واختفاء الأطراف عند الزواحف (الثعابين)... إلـه، ويعتقد لامارك أن الحيوانات قد تنشأ من غيرها، حيث من الممكن أن تتولد الكائنات الحية الدنيئة ذاتياً من الجماد في أية فترة من فترات تطور الأرض. أما الكائنات الراقية فإنها تتكون من كائنات أبسط، وترى الكاتبة السوفياتية ((أرينا كاروزينا)) **أن لنظرية لامارك جوانب إيجابية منها:** توكيد الكائنات تحت تأثير البيئة الخارجية، وتوارث الصفات التي يكتسبها الكائن في أثناء حياته. ولعل نقطة الضعف الأساسية في نظرية لامارك أنه ينفي دور التغيرات الفجائية، أو لا يعطيها حقها من الاهتمام، ويرى أن التطور يتم بشكل بطيء وخلال وقت طويل جداً.

- **★ يقسم أوغست كونت (1798 ـ 1857) علم الاجتماع إلى قسمين:**

الاجتماع الساكن وهو المتعلق بالشروط الثابتة الملازمة لوجود المجتمع، والاجتماع المتحرك وهو المتعلق بقوانين نمو المجتمع، أي بتطور المجتمع. وإذا كانت الفكرة الأساسية في القسم الأول هي فكرة النظام، فإنها في القسم

الثاني تمثل فكرة التقدم والقانون الأساسي في الديناميكا الكونتية، والذي يفصح عن آرائه التطورية هو ما ذهب إليه ((من أن المجتمع يشبه الكائن الحي في خاصة واحدة، وهي أن فهم الكل يمكن التوصل إليه بطريقة أفضل من الأجزاء))، وهو أيضاً قانون التقدم العقلي، أو قانون ((الحالات الثلاث)) التي تمثل مراحل التقدم الأساسية في الحياة الإنسانية والطبيعة، وقد أقام كونت مجموعة من الارتباطات بين المراحل العقلية الأساسية ومراحل تقدم الحياة المادية للإنسان ونموها، **وأشكال الوحدات الاجتماعية وأنماط النظام الاجتماعي والمشاعر الغالبة:**

متسلسل	المرحلة العقلية	المرحلة المادية	نموذج الوحدة الاجتماعية	نموذج النظام	نموذج المشاعر
1	اللا هوتية	العسكرية	الأسرة	منزلي	المحبة والتعلق
2	المتيافيزيقية	التشريعية	الدولة	جمعي	الاحترام والتقدير
3	الوضعية	الصناعية	الجنس (الإنسانية)	عالمي	الإحساس والخير

- وقد قام كونت كذلك بتصنيف العلوم المختلفة بالاستناد إلى مبدأين عامين هما: تزايد التركيب، وتناقص الكلية، أي أن النسبة تكون معكوسة بين ((المفهوم)) و((الماصدق))، فكلما كان المفهوم بسيطاً كان الماصدق واسعاً، والعكس بالعكس.
- وهكذا فإن العلوم قد ظهرت وفق الترتيب التالي:

الرياضيات، الفلك، علم الطبيعة، الكيمياء، علم الحياة، علم الاجتماع.

* انطلق الأنثروبولوجي الأمريكي ل.ه. مورجان Lewis Henry Morgan (1818 ـ 1881) في كتابه Ancient History من أن ((تاريخ الجنس البشري

واحد في مصدره وفي خبرته وفي تقدمه)) وقد بنى على أساس هذا المنطق مبدأه في تتابع المراحل الحضارية والتي أطلق عليها اسم ((درجات الحضارة)) Cultural Statuses والتي لا بد وأن يكون كل مجتمع أو حضارة قد مرّ بها وهي:

1 ـ **الوحشية**: وهي الفترة التي كان يسود فيها التمليك للمنتجات الطبيعية الجاهزة للاستعمال، أما الأشياء التي كان ينتجها الإنسان فقد كانت بالدرجة الأولى أدوات تساعد على هذا التملك.

2 ـ **البربرية**: وهي فترة تربية المواشي والزراعة على نطاق واسع وكذلك تعلم أساليب لزيادة إنتاج المنتوجات الطبيعية بفضل النشاط البشري.

3 ـ **الحضارة**: وهي الفترة التي تعلم فيها الإنسان تحويل المنتجات الطبيعية إلى منتوجات جديدة، أي فترة الصناعة بمعناها الصحيح والفن)).

•وقد قسم مورجان كل مرحلة من هذه المراحل الأساسية الثلاثة إلى ثلاث فترات: دنيا، وسطى، عليا.

61 ـ إنه من استعراض هذه المسيرة التطورية قبل دارون، يتبين أن شارلز دارون لم يكن هو خالق المذهب التطوري وإنما كان وارثاً له، إلا أنه مع ذلك كان أهم من نقل المسألة من المجال النظري البحت إلى المجال العلمين المعترف به، بحيث يمكن القبول بأن النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان – بحق – عصر دارون والداروني، وأن كتاب دارون في ((نشوء الأنواع عن طريق الانتخاب الطبيعي)) يمكن أن يكون أهم كتاب في القرن التاسع عشر، يقول ((ثيودور دوبجانسكي)) في كتابه ((الوراثة وطبيعة الإنسان)): ((لقد كان في رأي دارون أن سمات الإنسان وملكاته المميزة نشأت بالتطور عن طريق الانتخاب الطبيعي. والواقع أن كل ما تعلمناه منذ أيام دارون يؤيد رأيه هذا))

وتقول ((إرينا كاروزينا)) في كتابها ((مبادئ علم البيولوجيا)): ((و قد كان لدراسة دارون دور هام في إثبات نظرية التطور وبنائها على أسس مقبولة وفي انتشارها ولهذا السبب، ورغم أن نظرية دارون قد دخلت عليها تعديلات جديدة وتطورت بعد ذلك نتيجة لأبحاث العالم السوفياتي ((متشورين)) وغيره من البيولوجيين السوفييت، إلا أن هذا الجزء ما زال يدرس تحت اسم ((الدارونية)).

✓ويمكن تلخيص نظرية دارون بالنقاط الأساسية التالية:

1 ـ توجد في الطبيعة اختلافات في الأنواع والأفراد.

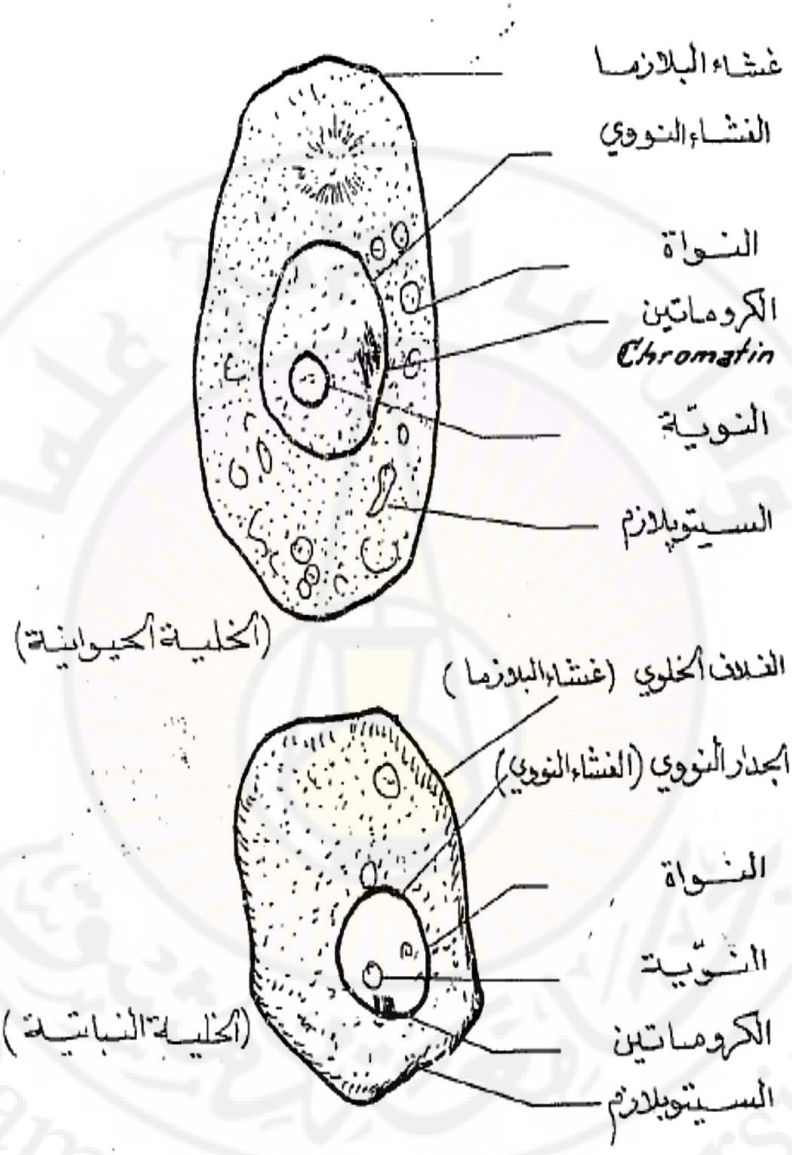
2 ـ إن عدد أي نوع من الأنواع إنما يجنح إلى الازدياد عن طريق النسبة الهندسية لمعدل زيادة الأفراد التي تحدث نتيجة للتكاثر (يلاحظ تأثره بمالتوس في هذه النقطة)، ولكن العدد النهائي في الواقع يظل ثابتاً بسبب موت العديد من الأفراد عن طريق الأعداد والمرض وقلة الغذاء وغيرها من عوامل الفناء.

3 ـ في ظل هذه الظروف يحدث تنازع على البقاء، أو صراع من أجل الحياة بين الأفراد تكون نتيجته القضاء على الأفراد غير الصالحين للبقاء، وبقاء الأفراد الصالحين، وهؤلاء الأفراد الصالحون يظلون يتكاثرون.

4 ـ نتيجة لتنازع البقاء، أو الصراع من أجل الحياة، تسود عملية الانتخاب الطبيعي ويكون نتيجتها بقاء الأصلح.

62 ـ إن نظريات التطور المختلفة ولا سيما نظرية ((دارون)) ترى أن الحياة على الأرض، أو الكائنات الحية، إنما وجدت نتيجة لعملية تطور (ارتقاء) من كائنات سبقتها في الوجود، وأن الحياة بالتالي تمثل سلسلة متصلة الحلقات ومترابطتها، وأن علمية التطور هذه تحدث نتيجة تغيرات في العناصر الوراثية التي تسببها عوامل البيئة أو عوامل داخلية في الكائن الحي ذاته.

• ويسوق العلماء التطوريون عادة عدداً من الأدلة التي تؤيد صحة العملية التطورية في المجال البيولوجي. من هذه الأدلة:



* تشابه جميع الحيوانات في أن أجسامها مكونة من مادة ((الروتوبلازم)) المشكلة على هيئة خلايا، وهذه الخلايات تتشابه في تركيبها العام في جميع الكائنات الحية. ويتجمع عدد من هذه الخلايا ليكون نسيجاً، وعدد من الأنسجة ليكوّن عضواً وتتشابه هذه الأنسجة والأعضاء إلى حد كبير في عديد من الحيوانات ولا سيما أنسجة الأعضاء المتماثلة.

* تشابه كل من الخلية الحيوانية والخلية النباتية، وكذلك ما يسمى بـ ((صف السوطيات)) Flagellata الخضراء التي هي كائن حي وسط بين النبات والحيوان يتركب جسمها من خلية واحدة يتراوح حجمها بين (2 ـ 4) ميكرون، وقد تصل إلى 1,5 ملم، حيث تتألف كل خلية من هذه الخلايا من ذرات وجزئيات تنتظم في جينات وكروموزومات وغيرها من العضيات الخلوية التي تتكامل في خلايا، والخلايا في أنسجة وأعضاء وأفراد وينتظم الأفراد في جماعات سكانية وأنواع: (انظر الشكل)

* لقد أثبت علم الأجنة المقارن تشابه جميع أجنة الفقريات في مراحلها الأولى المبكرة. فالأطوار الجنينية الأولى للسمكة والضفدعة والسلحفاة والدجاجة والخنزير والبقرة والأرنب والإنسان لا يمكن التمييز بينها بسهولة في المراحل الجنينية المبكرة، مما يدل على تماثل التخطيط التركيبي فيها جميعاً. ولكنها عندما يتقدم تكوينها الجنيني تبدأ تتميز بعضها عن بعض تدريجياً لتصبح سمكة، أو سلحفاة، أو ضفدعة... إلخ، ومن جهة ثانية فإنه يلاحظ أن الأطوار المبكرة للزواحف والطيور والثدييات تحتوي جميعاً على تراكيب شبيهة بتلك التي في الاسماك (فتحات خيشومية، خياشيم، أقواس أورطية، قلب مكون من غرفتين فقط) مما يشير إلى تطور هذه الحيوانات الفقارية من الحيوانات المائية وقد حدا هذا الأمر بواحد مثل العالم الألماني ((هيكل)) Haeckel (1834 ـ 1919) إلى القول: ((أن الحيوان في أثناء تكوينه الجنيني يمر بأطوار تشبه تلك التي تميز أسلافه الحيوانات)). (انظر الشكل)

★ تدل دراسة الحفريات على أن ترتيب ظهور الفقاريات قد سار طبقاً للنظام التالي:

الأسماك.

البرمائيات

الزواحف

الطيور

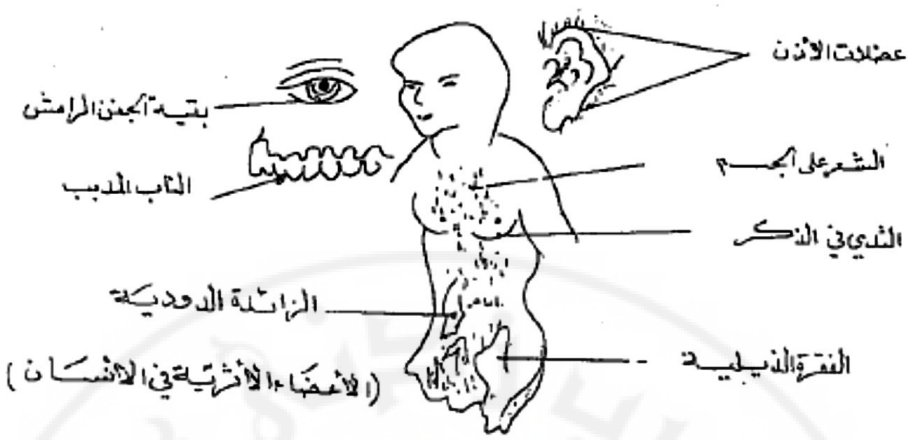
الثدييات

حيث تشكل ((البرمائيات)) في هذه السلسلة التطورية، حلقة اتصال بين الحيوانات التي تعيش في الماء، وتلك التي تعيش على اليابسة ذلك أن البرمائيات تعيش الفترة الأولى من حياتها في الماء، والفترة الأخيرة على اليابسة.

* وجود الأعضاء الاثرية، وهي تلك الأعضاء الضافرة التي لم تعد تؤدي أية وظيفة، والتي لا بد وأن تكون حسب نظرية التطور قد كانت تؤدي وظائف حيوية في أسلاف الحيوانات الحالية، وكلاها ضمرت وهي في طرقها إلى الزوال،



ويوجد في الإنسان وحده حوالي (90) تركيباً أثرياً. (انظر الشكل)



* لقد ثبت عملياً أن دم الإنسان يقرب في صفاته البيولوجية من صفات دم الشامبانزي، كما أن للشمبانزي نفس مجموعات الدم I , II , III , IV التي للإنسان، فإذا نقلنا مثلاً دماً من المجموعة I من الإنسان إلى الشامبانزي فإن الشامبانزي يبقى حياً وسليماً.

63 ـ لقد تجسدت سيطرة المذهب التطوري على علم الاجتماع في القرن التاسع عشر بظهور ((علم الاجتماع البيولوجي)) Biosociologie بفروعه المختلفة:

(المذهب العضوي، علم الاجتماع الحيواني، علم الاجتماع السلالي، الدارونية الاجتماعية) تلك المذاهب التي تلتقي في الاعتقاد بإمكانية اشتقاق القوانين الاجتماعية من القوانين البيولوجية أو الاستناد إلى الظواهر البيولوجية في تفسير الظواهر الاجتماعية مستندة إلى ((التماثل الظاهري)) بين هذين النوعين من الظواهر من جهة، وإلى النجاحات التي حققها علم الخلية Cytology وعلم الوراثة Genetics وإلى ذلك التقبل والشيوع الذي أحرزته نظرية لامارك وداروين حول وحدة منشأ الحياة على الأرض التي تفترض بدورها وحدة التطور اللاحق. هذا بالإضافة إلى أن فكرة ((المماثلة العضوية)) فكرة قديمة نجدها في أدبيات الشعوب المتخلفة ولا سيما الأمثال الشعبية الدارجة.

✓ويتفق غالبية علماء الاجتماع القائلين بالمذهب العضوي في نقاط أساسية معينة هي:

1 ـ إن المجتمع هو نوع من الكائنات المتعضية بالمعنى البيولوجي للكائن الحي المتعضي.

2 ـ إن تركيب ووظائف المجتمع الأساسية تشبه بالتالي تركيب ووظائف الكائن الحي.

3 ـ إن القوانين الخاصة في مجال البيولوجيا يمكن استعارتها إلى المجال السوسيولوجي أي أن علم الاجتماع وفق هذا التصور لا بد أن يكون تابعاً لعلم الحياة، ويعتبر الفيلسوف الانكليزي ((هربرت سبنسر Herbert Spencer)) (1820 ـ 1903) خير ممثل للمذهب العضوي،

☜ هو يرى أنه يجب أن ينظر إلى المجتمع بوصفه جهازاً عضوياً لسببين:

أ ـ بالنظر إلى نموه المتواصل كالجسم،

ب ـ بالنظر إلى تقسم العلم فيه كالجسم أيضاً.

إن كلاً من الجسم الحي والمجتمع – بحسب رأيه – يكونان في البداية عبارة عن وحدة آليات Aggregates يكون تركيبها بسيطاً في البداية، ثم تأخذ في التعقيد على حسب تمايز الأجزاء وبنفس الوقت تكاملها.

☜ فقد كتب سبنسر حول هذه النقطة ما يلي:

((إن جرثومة فلسفتي ظهرت عندما توصلت إلى حقيقة بيولوجية مؤداها أن الأنواع الدنيا من الحيوان تتألف أجسامها من أجزاء متماثلة لا يتوقف بعضها على بعض، وأما الأنواع العليا فتتألف أجسامها من أعضاء متباينة تعتمد في أعمالها ووظائفها على بعضها البعض، وهذه النتيجة استقرائية وصلت إليها من بحوثي وتجاربي في ميدان الدراسات البيولوجية. وهذه الحقيقة تصدق كذلك على جماعات الأفراد (التشديد مني: م. ز)، فكان المجتمع شأنه أي كائن

حـي يبـدأ متجانسـاً ثـم يميـل إلـى التفـرد والانتقـال مـن المتجـانس علـى الـلا متجانس)).

لقد نشأت نظرية سبنسر في التطور الاجتماعي فوق هذه الأرضية البيولوجيـة ويعد المبدأ ((التطوري)) الأساس الحقيقي لمذهب سبنسر على مـا يقـرر نيقـولا تيماشيف.

ويعرف سبنسر التطور بأنه: ((تكامـل المـادة وتشـتت مصـاحب للحركـة، حيث تتحـول المـادة مـن تجـانس غيـر محـدد ومفكـك إلـى لا تجـانس متـرابط ومحدد، وتمر الحركة الباقية بتحول مـواز مـن خلالـه أيضـاً)). إن فكـرة التطـور المستمر (الخطي) عبر الزمن قد سـيطرت علـى العمـل السوسـيولوجي لسبنسـر فهو يقول: ((إن التطـور لـن يغيـر اتجاهـه العـام، وسـوف يسـتمر فـي الخطـوط المرسومة)). وبما أن هذا التطور يتحرك من الشكل الموحد إلـى المتعـدد، فهـو تطور تقدمي (نحو الأمام) بالضرورة، والتقدم هو قدر الإنسان، **إن عملية التطور تسير حسب سبنسر على خطين مترابطين:**

الخط الأول: ويتمثل في الحركة من المجتمعات البسـيطة إلـى المسـتويات المختلفـة مـن المجتمعـات المركبـة. فـالمجتمع المركـب ينبثـق عـن المجتمـع البسـيط، ومركـب المركـب عـن المركـب، ومركـب مركـب المركـب عـن مركـب المركب، وبينما يتكون المجتمع البسيط من ((الأسر))، يتكون المجتمع المركـب من أسر تتحد في ((عشائر)) Clans، ويتكون مركب المركـب مـن عشـائر تتحـد في قبائل Tribes، ويتكون أخيراً مركب المركب من قبائل تتحـد فـي مجتمعـات كمجتمعاتنا، أي في ((أمم)) أو ((دول)).

أما الخط الثاني:

فيتمثل في التحول من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي، ويتميـز هـذا التحول بأنه بنفس الوقت تحول من التعاون الإجباري (المجتمع العسـكري) علـى التعاون الاختياري (المجتمع الصناعي).

وانطلاقاً من تأثره بمفهوم الصراع على البقاء (و البقاء للأصلح) الداروني فقد قرر سبنسر أن الطبيعة خلال عملية التطور إنما تميل إلى التخلص من الصالح واحتضان الأصلح، وهذه الطبيعة أذكى من الإنسان وهي تعرف اتجاهها الصحيح، ولذلك يقتضي عدم مشاكستها. وعلى هذا فقد ناصر سبنسر مبدأ ((عدم التدخل)) في الحياة الاقتصادية ونادى بالشعار الليبرالي المعروف ((دعه يعمل)) ولذلك فقد كان أرباب الصناعة الانجليز والأمريكان يقدمونه على أنه أعظم رجالات العصر، لأنه قدم مبررات علمية وفلسفية لنشاطاتهم الاقتصادية.

وينتقد الكاتب الاجتماعي لسوفياتي ((بوفوف)) في كتابه ((نقد علم الاجتماع البرجواوي المعاصر)) تطورية سبنسر هذه بقوله: ((كان سبنسر من أنصار التطورية إلا أنه فهم التطورية بشكل ميتافيزيقي، فالتطور – كما يراه سبنسر – عملية كمية فقط، خالية من القفزات، ومن التوقف في التدرج تؤدي إلى زيادة أو نقصان الشيء والقوة، وأكد سبنسر أو الوضع الطبيعي لأي نظام أو جهاز بما فيه البنيان الاجتماعي هو ((التوازن))، وأن اختلاف التوازن هو وضع مؤقت وشذوذ لا يلبث التوازن أن يحله. وانطلاقاً من هذه النظرة اعتبر سبنسر الصراع الطبقي والثورة خروجاً على الوضع الطبيعي أو مرضاً في البنية الاجتماعية...)).

إن سبنسر بهذا الموقف إنما نيتناقض – من وجهة نظرنا – مع نفسه، ومع أفكاره الأساسية عن التغير الاجتماعي (التطور)، مثله في ذلك مثل هيغل، الذي فتح الطريق – من خلال منهجه وفكره ((الجدلي)) – واسعاً، أمام فلسفة ((التغير الاجتماعي)) ثم ما لبث أو أوصده، حين اعتبر أن ((الدولة)) البروسية تمثل خاتمة المطاف السياسي في المجتمع الألماني.

64 ـ دفعت مظاهر التشابه الموجودة فعلياً بين عالم الحيوان وعالم البشر، سواء من الناحية البيولوجية أو الناحية الاجتماعية بعض علماء الاجتماع إلى الاستنتاج الذي مؤداه: إن ((الإنسان العاقل)) ربما يكون قد ورث كثيراً من عاداته وتصرفاته عن الحيوانات الأدنى.

☜ وأهم المماثلات التي لاحظها العلماء بين المجتمعين الحيواني والإنساني هي:

* **تأثير الكتلة أو التجمع في سلوك أفراد الحيوان**، بحيث أن مجرد وجود فرد آخر من ذات النوع يزيد في نشاط الحياة الطبيعية بين الأفراد، فيزداد تغذيتها وتنفسها وتنشط مختلف وظائفها الحيوية.

* **تقليد الزعيم**، الذي يظهر بوضوح في سير قطيع الأغنام وراء ((كبيرها)) حيثما توجه.

* **التنظيم الاجتماعي**، ومثاله خلية النحل، حيث يدرك النحل كم ينبغي أن يكون عدد الملكات والعاملات والذكور في الخلية، فإذا اتفق أن هلكت الملكة هيأت العاملات فوراً من الرضع ما تغذيه تغذيتها للملكة، وهناك نوع من تقسيم العمل الملحوظ في خلية النحل، والقائم على أساس التساند المحكم والانسجام التام.

* **الظواهر النفسية الاجتماعية عند الفقريات**، مثل ظاهرة ((العدوان))، وهو غالباً عدوان متصل بلا غريزة الجنسية يقع بين الفجول ويقع بين الإناث التي تحمي صغارها وتطرد الفحول عنها، وهو متصل كذلك بالتنازع على الغذاء، وكذلك ظاهرة ((الدفاع عن الموطن)) تجاه الغرباء ولا سيما إبان موسم الحب وتربية الصغار.

* **ظاهرة المراتب الاجتماعية**، وهي بارزة عند الديكة والدجاج والدواجن، وتستند إلى الطعام والجنس.

* وجود حركات غريزية ذات مغزى اجتماعي (تبول الكلاب في طرف المكان وتدمل نواتجها).

* ذهب بعض علماء الاجتماع إلى **تشبيه الفارق بين الحيوان المستأنس وغير المستأنس** بالفرق بين المتحضرين والمتوحشين من البشر ن وإن عملية الاستئناس هي واحدة في عالمي الإنسان والحيوان.

65 ـ أكثر ما برز أثر نظرية دارون على علم الاجتماع هو ظهور ما يسمى بـ ((الدارونية الاجتماعية)). حيث حاول بعض علماء الاجتماع اشتقاق قوانين التطور الاجتماعي من نظرية دارون في التطور البيولوجي ولا سيما فكرة الصراع على البقاء والبقاء للأصلح. هذا مع العلم أنه لا صلة لدارون نفسه بهذا المذهب، بل أن دارون كان يؤكد وجود اختلاف ما بين عمليات التطور البيولوجي وعمليات التطور الاجتماعي. ورغم الاختلافات الكبيرة بين أنصار هذا المذهب فإن الدارونية الاجتماعية عموماً كانت تدّعي أنها ليست سوى تطبيق لنظرية في التطور البيولوجي على المجتمع البشري.

فالمجتمع البشري وفق الداروئيين الاجتماعيين هو ميدان ((للصراع)) الذي لا يرحم يكسب فيه الأفضل ويخسر الأسوأ وهذا الاعتقاد كما يرى دوبجانسكي ((كان وما يزال مصدر رضاء عظيم لمعتنقي الآراء السياسية الشديدة المحافظة منذ ذلك الحين وحتى باري جولدووتر))، أمام الصراع الاجتماعي فهو بنظرهم نوع من الصراع على البقاء بين الأقوياء والضعفاء، والظلم الاجتماعي، واللا مساواة هي نتيجة طبيعية ((للاصطفاء الطبيعي))، وليست نتيجة ظروف غير عادلة وغير متكافئة بين المستغلين والمستغلين.

ويعتبر كل من جمبلوفتش Gumplwics (1838ــ 1909)، وراتسنهوفر Ratzenhofer (1842 ـ 1904)، والبون سمول Small (1854 ـ 1926)، ووليم جرام سمنر Sumner (1840 ـ 1910)، وولستر وارد L. F. Ward (1841 ـ 1913)، وجيدنجز F. H. Giddings (1855 ـ 1931)، ونوفيكوف S. Novicow (1849 ـ 1912) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه الدارونية الاجتماعية. على ما بينهم من فوارق، وخلافات.

66 ـ شهد مطلع القرن العشرين سيطرة المذهب ((الانثروبولوجي ـ الوظيفي)) في المملكة المتحدة، والمذهب ((البنائي ـ الوظيفي)) في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ترافق صعود هذين المذهبين الاجتماعيين بهبوط

الاتجاه التطوري وعزوف كثير من السوسيولوجيين والانثروبولوجيين عنه. وقد تدعم هذا الاتجاه المضاد للتطورية بظهور بعض الدرسات والأبحاث التي تعارض الافتراض القائل بوجود مرحلة إباحية جنسية أولية سابقة على ظهور الأسرة الذرية (الأب، الأم، الأولاد المباشرين)، مثل أبحاث العالم السويدي ادوار وسترماكر E. Westermarck (1826 ـ 1939) الذي ذهب إلى أن الإنسان يميل في الأصل إلى الزواج، وأن الأسرة الأبوية البسيطة هي أكثر النماذج شيوعاً، وقد ترتب على هذه المعارضة لوجود المشاعية العائلية معراضة أخرى للمشاعية الاقتصادية (الملكية) حيث ذهبت بعض الأبحاص الانثروبولوجية المعارضة للماركسية إلى أنه داخل الملكية المشاعية للأرض بين الشعوب البدائية كان يوجد اعترافاً بحقوق الملكية الفردية، تمثلت في ملكية الأدوات والأسلحة والملابس وما شابه ذلك.

ومن ناحية أخرى فقد عارضت كثير من الدراسات، النظرة التطورية لمراحل النمو الاقتصادي ـ الاجتماعي التي تفترض أن التطور الاقتصادي إنما تم عبر مراحل تطورية متعاقبة تمثل انتقالاً من مرحلة الصيد إلى رعي الماشية، ثم الزراعة.... إلخ، فقد ساستنتج بعض الباحثين أنه قد وجدت بعض الحالات التي ظهرت فيها الزراعة، دون أن يتخلل التطور مرحلة متوسطة هي رعي الماشية. ويرى تيماشيف أنه بالرغم من هذا الانحدار الذي شهده المذهب التطوري عموماً يظل ((من اليسير القول بأن دراسات العلماء التطوريين قد أكدت اعتقادنا بوجود نظام معين يحكم التغير الاجتماعي والثقافي، كما أوضحت أن النظرية المنظمة في التغير لا بد أن تتضمن تصوراً للأسباب الفاعلة في العملية التاريخية... إن صدق هذه المساهمات هو الذي يفسر إلى حد بعيد بعض مخلفات أو رواسب النزعة التطورية حتى الوقت الحاضر)). إلا أن الخط الصاعد الذي شهده المذهب الوظيفي الجديد لم يستمر طويلاً (النظر الفقرة 2 ـ7) ذلك أن هذا المذهب ظل عاجزاً عن تفسير الصراع والتغير الاجتماعي،

وانحصرت مهمته تقريباً في الرهان على ثبات واستقرار المجتمع البرجوازي، وفي خلق الظروف المناسبة لأداء وظيفته على أكمل وجه، وبالتالي فقد ظل عاجزاً عن تفسير الصراع والتغير الاجتماعي، وقد أدى انحدار المذهب الوظيفي إلى إعادة الاعتبار مرة أخرى للاتجاه التطوري، وأن في صورة معدلة، بالاستناد إلى كثير من الأبحاث السوسيولوجية التي بلغت مستوى مقبولاً من العلمية والموضوعية، وبالاستناد إلى ضغط علم الاجتماع الماركسي ومحاصرته للنظريات البورجوازية وإجبارها على تعديل وتصحيح مقولاتها باستمرار، وقد أطلق تماشوسف على هذه الاتجاهات التطورية الجديدة اسم ((التطورية المحدثة)) و((التطوريون المعتدلون)). ويعتبر كل من تشارلز الوود Chrles A. Ellwood (1873 ـ 1946)، و((روبرت ماكيفير))، و((مالينوفسكي)) Malinowski و((هوايت)) Leslie A. White و((ف. جوردون تشايلد)) V.Gordon Childe من أبرز ممثلي التطورية المحدثة أو المعتدلة.

67 ـ تعتبر ((المادية التاريخية)) من أهم النظريات التطورية على لإطلاق، وهي ترى في استخدام علم الاجتماع البوجوازي لمصطلح ((التغير الاجتماعي)) بدل ((التطور الاجتماعي)) نوعاً من الالتفاف على مفهوم التطور والتقدم، بغية الإيهام بديمومة المجتمع الرأسمالي وثبوته. وتختلف المادية التاريخية عن كل ما سواها من النظريات التطورية، القديمة منها والحديثة، في كونها تطورية ((جدلية)) (ديالكتيكية).

☜ وصفة الجدلية هنا تعني بصورة أساسية ما يلي:

أ ـ النظر إلى الواقع الاجتماعي بوصفه واقعاً متحركاً متغيراً على الدوام.

ب ـ أن حركة الواقع الاجتماعي تختلف بصورة جوهرية عن تلك التي تحصل في المجالين الطبيعي والبيولوجي ولذلك فإنه لا يمكن سحب القوانين السارية المفعول في العلوم الطبيعية، وعلم الأحياء هكذا ميكانيكياً إلى العلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع Sociologie. **يقول كارل ماركس:**

((يقوم العنكبوت بعمليات تشبه عمليات الحائك، وكم من مهندس معماري يتضاءل خجلاً أما مهارة النحلة في صنعها لخليتها ! بيد أن ما يميز أقل المهندسين المعماريين قابلية عن أحسن النحل، منذ الوهلة الأولى، هو أن المهندس المعماري يكون قد بنى خلية في راسه قبل أن يصنعها من الشمع.... فما يحدث ليس مجرد قيام العامل بتغيير **شكل الأشياء الطبيعية:** إنه في الوقت نفسه، يحقق غرضه، من الطبيعة القائمة مستقلة عنه، ذلك الغرض الذي يعطي قانون نشاطه الغرض الذي أخضع له إرادته)).

ج ـ إن حركة تطور المجتمع لا تتم فقط بصورة تدرجية بطيئة، وإنما تتحول التراكمات الكمية في حالة نضجها إلى حركة ثورية تقلب الواقع بصورة نوعية.

د ـ وجود علامة متبادلة بين العامل الموضوعي والعامل الذاتي في عملية التغير الاجتماعي، الأمر الذي يجعل العامل الذاتي متضمناً دوماً في العامل الموضوعي. **يقول انجلز:**

((فالإنسان الذي يتمي به تاريخ المجتمع عن التاريخ الطبيعي هو من جهة نتاج الطبيعة نفسها، ومن جهة أخرى جماع علاقاته الاجتماعية.... وهو يتميز عن الحيوان بصورة أساسية عندما يبدأ بإنتاج وسائل وجوده. وهو في الوقت الذي يغير فيه الطبيعة، بغير طبيعته الذاتية ايضاً، إذ ينمي ملكاتها المضمرة)).

هـ ـ إن المادية التاريخية ليست نظرية ((جبرية)) Fatalistich على غرار ما يسمى في علم الاجتماع البرجوازي بـ ((الحتميات))، كما أنها ليست نظرية ((خطية))، ولا ((واحدية)) Einsetig بمعنى أنها تقول بوجود عامل واحد فقط وراء عملية التطور الاجتماعي، إنها نظرية ((جدلية))، سواء فيما يتعلق بتعدد العوامل، أو بترابطاتها، أو بعلاقاتها السببية التي تفترض وجود عامل ((أساس)) من بين جملة العوامل، ولكن ليس عاملاً وحيداً.

☜ يقول لينين محدداً المفهوم الماركسي لعملية التطور:

((في أيامنا دخلت فكرة النمو، فكرة التطور، على نحو كلي تقريباً إلى الوعي الاجتماعي، ولكن عن غير طريق فلسفة هيغل، بيد أن هذه الفكرة كما صاغها ماركس وانجلز بالاستناد إلى هيغل هي أوسع جداً، وأغنى في محتواها من الفكرة الشائعة عن التطور. إنها تطور يبدو يستنسخ مراحل معروفة سابقاً ولكن على نحو آخر، وعلى درجة أرفع ((نفي النفي))، تطور على نحو لولبي إذا صح التعبير، وليس على شكل خط مستقيم، تطور بقفزات وكوارث وثورات و((انقطاعات))، تحول الكمية إلى كيفية، اندفاعات داخلية نحو التطور يثيرها التضاد والتصادم في القوى والاتجاهات المتمايزة التي تعمل في جسم معين، وفي حدود حادث معين، أو في قلب مجتمع معين، تشابك وترابط وثيقان، لا يمكن فصلهما بين جميع مظاهر الحادث نفسه والتاريخ يكشف دائماً عن مظاهر جديدة ترابط يحدد مجرى الحركة الكلي، الوحيد، **المشروع**: هذه هي بعض مميزات الديالكتيك الذي هو مذهب للتطور أغنى من المذهب الشائع)).

و ـ إن المادية التاريخية نظرية ((حتمية)) Deterministisch ولكن فقط بمعنى أنه تؤمن بأن التطور الاجتماعي لا يحصل بصورة عشوائية وإنما بموجب قانونية خاصة Gesetzmassidkeit، يمكن اكتشافها والتحكم فيها لما فيه خير المجتمع.

ز ـ خضوع ((النظرية)) نفسها، وبموجب منطقها الداخلي، إلى التطوير والتعديل لدى كل اكتشاف ذي أثر هام وشامل يستدعي هذا التعديل.

ويلخص النصان التاليان لكارل ماركس، وأوسكار لانجه مجرى عملية التطور الاجتماعي، من وجهة نظر الماركسية وقد رأيت أن أثبتهما هنا – على طولهما – نظراً لأهميتهما، **ولأنهما يغنيان عن كل شرح إضافي:**

✓فقد كبت ماركس في ((مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي))

ما يلي:

((أما الاستنتاج العام الذي توصلت إليه ومن ثم أرشدني كخيط هاد في دراساتي **فيمكن تلخيصه على النحو التالي:**

يدخل الأفراد وهم بصدد الإنتاج الاجتماعي لمعاشهم في علاقات محددة ضرورية ومستقلة عن إرادتهم وعلاقات تتناسب مع درجة تطور معينة لقواهم الإنتاجية المادية. ويكون مجموع علاقات الإنتاج هذه الهيكل الاقتصادي للمجتمع وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه هيكل علوي قانوني وسياسي والذي تناسبه أشكال محددة من الوعي الاجتماعي.

ويكيف أسلوب إنتاج الحياة المادية للمجتمع مجرى الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية يوجه عام. إن وعي الأفراد ليس هو الذي يحدد واقعهم. بل على العكس فإن واقعهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم. وعندما تبلغ قوى الإنتاج المادية مرحلة معينة من مراحل تطورها، فإنها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج القائمة أو بتعبير قانوني مع علاقات الملكية التي نمت في ظلها هذه القوة حتى بلغت هذه المرحلة.

وبعد أن كانت هذه العلاقات هي الاشكال التي تطورت فيها قوى الإنسان وإنها تنقلب على عوائق تمنع من نموها. وعندئذ يبدأ عهد ثورة اجتماعية. أو ثوري التغيرات في الأساس الاقتصادي إلى انقلاب كل الهيكل العلوي الضخم بسرعة كبيرة أو بطيئة. وينبغي أن نميز دائماً عند دراسة هذه الانقلابات بين الانقلاب المادي لأوضاع الإنتاج المادية، وهذه يمكن ملاحظتها بطريقة علمية دقيقة وبين الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية وبالأخص الأشكال الايديولوجية التي يدرك بها الأفراد وجود هذا الصراع ويتابعوه حتى النهاية. وكما أنه لا يمكن الحكم على فرد على أساس الفكرة التي يكونها هو عن نفسه فكذلك لا يمكن الحكم على مثل عهد الانقلاب هذا

على أساس وعيه بنفسه بل يتعين، على العكس، أن يفسر هذا الوعي على اساس تناقضات الحياة المادية، على اساس الصراع الموجود بين القوى الإنتاجية الاجتماعية وبين علاقات الإنتاج، إن نظاماً اجتماعياً لا ينهار إطلاقاً قبل أن يكتمل نمو كافة القوى الإنتاجية التي يمكنه أن يحتويها وأن علاقات إنتاج جديدة أكثر رقياً لا يمكن أن تحل محل هذا النظام إطلاقاً بل أن تنضج ظروف وجودها المادي في قلب المجتمع القديم بنفسه.

ولهذا فإن الإنسانية لا تطرح على نفسها من المشاكل إلا ما نستطيع حله، لأنه لو دققنا النظر لوجدنا أن المشكلة نفسها لا تظهر إلا عندما توجد، أو تبدأ في الوجود، الظروف المادية الكفيلة بحلها، وبصفة اجمالية فإنه يمكن وصف أساليب الإنتاج الآسيوي، والقديمة والإقطاعية، والبرجوازية الحديثة بأنها عهود متتابعة للنظام الاجتماعي الاقتصادي. إن مجرى الإنتاج الاجتماعي، وهو تناقض لا بمعنى تناقض فردي وإنما بمعنى تناقض تولده أوضاع الوجود الاجتماعي الاقتصادي ومع هذا فإن القوى الإنتاجية التي تنمو في قلب المجتمع البرجوازي إنما تخلق في نفس الظروف المادية اللازمة لحل هذا التناقض.

وبهذا النظام الاجتماعي تنتهي المرحلة الأولى لتاريخ المجتمع الإنساني))... وقد كتب أوسكار لانجه معبراً عما **يمكن اعتباره شرحاً لفكرة ماركس السابقة ما يلي:**

((تنطوي عملية الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر على ظهور عدد من التناقضات Contradiction في المجتمع تليها سلسلة من التعديلات Adjustments التي تؤدي إلى هذه التناقضات، وتدعى عملية التطور خلال ظهور عملية التناقضات واختفائها بالعملية الديالكيتكية Dialectical Process يتكون تطور المجتمع البشري من ثلاث عمليات ديالكتيكية. توجد الأولى في نشوء التناقضات المستمرة في التفاعل بين الإنسان والطبيعة. في ((تبادل المادة بين الإنسان والطبيعة))، خلال عملية العمل الاجتماعي، وتقوم

التناقضات عن طريق خلق محيط مادي اصطناعي بين نشاط الإنسان السابق، والحوافز التي تنبعث عن المحيط الجديد، وتنتهي هذه التناقضات بتغير في النشاط، أي بتغير في القوى المنتجة، بيد أن هذه (القوى المنتجة) تنتج حوافز جديدة وبالتالي تناقضات، وهكذا تجري العملية كله باستمرار، وتبتدئ العملية الدياكلتيكية الثانية بظهور تناقض بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج القديمة، ويختفي هذا التناقض الذي يعيق القوى المنتجة بادئ الأمر، حينما تكيف علاقات الإنتاج وفق القوى المنتجة الجديدة، أما العملية الديالكتيكية الثالثة فتبدأ بظهور التناقض بين علاقات الإنتاج الجديدة، أي الأساس الاقتصادي الجديد وبين التركيب الفوقي القديم. ويزول هذا التناقض الذي يعرقل ولادة ونمو الاساس الاقتصادي الجديد بادئ الأمر ن حينما يتكيف التركيب الفوقي الجديد بمقتضاه. وتكون هذه العمليات الدياكلتيكية الثلاث مجتمعة التطور الاجتماعي للبشرية.... وفي النظم القائمة على علاقات إنتاج متضادة هناك عامل إضافي يعزز الطبيعة المحافظة لعلاقات الإنتاج وتركيبها الفوقي، ويقوم هذا على حقيقة أن من مصلحة الطبقة التي تضمن لها علاقات الإنتاج القائمة امتياز لإنتاج أن تحافظ على علاقات الإنتاج هذه والتركيب الفوقي الموافق لها. وتداب هذه الطبقة دأباً واعياً تقريباً، على أن تحافظ عل هذا الأساس الاقتصادي والتركيب الفوقي القائمين وفق مصلحتها الخاصة، ومن ثم توقف أيضاً الميل نحو التغير، وهي تستخدم لهذا الغرض التشريع وجهاز الدولة... وفي هذه الظروف تتمخض التناقضات بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج القديمة، وبين متطلبات علاقات الإنتاج الجديدة والتركيب الفوقي القديم عن الصراع الطبقي. وتزول هذه التناقضات بتجريد الطبقة المتملكة المرتبطة بعلاقات الإنتاج القديمة من امتيازها الاجتماعي، أي بواسطة ثورة اجتماعية)).

يعد موضوع التغير الاجتماعي من الموضوعات الحيوية التي رافقت الفكر الإنساني منذ نشأته. ولا يزال هذا الموضوع حتى اليوم يشكل الشغل الشاغل للعلماء الذين يتمكنون من خلال رصده التنبؤ بمجريات الحوادث الإنسانية. لذلك فإننا عندما نود الحديث عن هذا المفهوم لا يمكننا إغفال البحث عنه في بذور الحضارات الشرقية القديمة. فمن يقرأ الحضارة اليونانية القديمة في قرون ما قبل الميلاد ينطلق مباشرة إلى مقولة الفيلسوف اليوناني "هيروقليطس"(540ـــ475 ق.م) على اعتباره الممثل الأجدر لفلسفة الحركة والتغير" إن الأشياء في تغير متصل." إننا ننزل ولا ننزل النهر الواحد مرتين، إننا نكون ولا نكون.

هذه المقولة تنطبق على طبيعة المجتمع الإنساني لأنه يتغير باستمرار، فضلاً عن أن سلوك الإنسان يتبدل مع تبدل قواعد وقيم الجماعة والنظم والأنساق البنائية والثقافية، **لكن نوع وطبيعة التغير تتعرض للاختلاف بحسب:**

- المجتمع (المكان)، والزمان فما هو مقبول في مجتمع محدد وفي فترة زمنية محددة لا يتفق مع ما هو موجود في مجتمع آخر وفي فترة زمنية أخرى.
- لعل النظرة المتأنية والمتعمقة لما يحدث في المجتمعات إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار النظرة الشاملة للمجتمع بشقيه الأفقي والعمودي **وجملة التغيرات الحاصلة فيه وعلى كافة النظم:** الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية...الخ.
- يستطيع أن يلاحظ أن ما حصل من تغيرات تكنولوجية رافقه حصول تغيرات جذرية كونت عالماً جديداً بالمطلق بدءاً من تقسيم العمل في المجتمعات الزراعية واختلافه في المجتمعات الحضرية الأمر الذي جعله معقداً عن ذي قبل، رافقه تغير بتوزيع الأدوار المحددة سلفاً للجنسين فيه (وفق التقسيم الجذري) على أساس ما يصلح لعمل الرجل وما يصلح لعمل المرأة،

أصبح في الوقت الذي رافق التغير التكنولوجي أكثر تعقيداً وتشعباً عن ذي قبل بمراحل كبيرة ليست بالبسيطة. مما تطلب الازدياد في التخصص الدقيق المعتمد على التخصص الأم والتخصصات الفرعية الأخرى المتصلة والمنفصلة عنها.

- والتخصص الدقيق ليس بالأمر الهين لأنه يتطلب مقدرة نوعية وقيم اجتماعية خاصة بها ونظرة خاصة ينظر من خلالها إلى العالم بشكل مختلف عن الآخر.

✓ **أنشطة العمل مقسمة إلى ثلاثة أنواع هي:**

1) الصناعات الأولية.
2) الصناعات الثانوية.
3) الصناعات الثالثة.

على سبيل المثال لا الحصر:

عندما نتناول متغير نمو الاقتصاد الخدمي نتبين أن أنشطة العمل مقسمة إلى ثلاثة أنواع هي:

الصناعات الأولية: تتعامل بشكل مباشر مع استخراج المواد الخام من الطبيعة التي تضم المناجم والغابات والصيد البري والبحري، ووفق التقسيم الجذري هنا إذا أردنا عن نتكلم عنه في إطار المجتمع العربي نقول إن هذه الأعمال حكراً على الرجل ولا يحق لها العمل في أي منها، أما في المجتمعات الغربية فيمكن أن نلحظ للمرأة تواجداً فاعلاً في مثل هذه الأعمال. وعندما نبحث في المكونات البيولوجية للمرأة في كلا المجتمعين نجدهما متطابقتان مما يعني أن الفروقات هنا تتعلق بأمور غير بيولوجية وإنما اجتماعية.

الصناعات الثانوية:

وتشتمل على المواد المستخدمة في الإنتاج وتوزيعه، مثل الصناعات الثقيلة ومطافئ المواد الكيماوية ومشاريع البناء والمواصلات، ووفق المقاييس المتبعة

في تحديد صلاحية هذه الأعمال لجنس دون آخر نجد أن هذه التخصصات في المجتمع العربي حكر على جنس الرجال دون النساء.

الصناعات الثالثة: كالخدمات الشخصية مثل صناعة الأدوية وأدوات التجميل والتسلية والتعليم والتجارة ووسائل الاتصالات، وهذه الأعمال على الرغم من أنثويتها الظاهرة إلا أن الرجل الشرقي يقحم نفسه في العمل بمثل هذه الأعمال حتى مع حرمان المرأة العربية من العمل في المجالات السابقة من الأعمال، مرد ذلك التغيرات المجتمعية غير المتوازنة التي تشهدها مجتمعات العالم الثالث ومن بينها العربية. بمعنى آخر أن التغيرات التي حصلت لم تنصف المرأة إلا من حيث الشكل لأن التغيرات التي حصلت تغيرات جاءت رأسية الطابع ولم تأت في سياق تطور تاريخي.

المتتبع للتاريخ يستطيع أن يرى كيف تغير نشاط الفرد الاقتصادي من الزراعة في مراحلها المختلفة، إلى الصناعة والتصنيع وأيضاً عبر مراحل مختلفة تبدأ بالصناعة البدائية وتنتهي بالصناعة التي تستخدم اليوم التكنولوجيا في التنفيذ أكثر من اعتمادها على العنصر البشري. ولم يحدث هذا التطور والتغير في النشاط الاقتصادي بين ليلة وضحاها وإنما أخذ مئات الآلاف من السنين ليصل إلى ما وصل إليه من تطور في الوقت الحالي.

✓وقد كان لهذه التحولات الحاصلة على النشاط الاقتصادي مجموعة من الآثار على حياة الأفراد يمكن أن نجملها بما يلي:

1 ـ التباين في مهن الأجيال بسبب التحولات الاقتصادية بحيث جعلت الجيل الحالي يشتغل بالأعمال الخدمية، في حين كان الجيل السابق يعمل في الصناعات الثانوية مثل المصافي والمصانع أو المواصلات. وكان الجيل الذي قبله يعمل في الصناعات الأولية. وكما هو معلوم هذه كانت القاعدة ولكن هناك بعض الاستثناءات في كل قاعدة ولكن الاتجاه العام للتحولات الاقتصادية كان على الأمر المبين دون الاستثناءات القليلة.

2 ـ تتطلب الصناعات الخدمية مهارات عديدة منها التعليم المتقدم والتدريب التقني أكثر بكثير من الصناعات الثانوية والأولية التي كان يشتغل فيها الجيل السابق والذي قبله. ولو حاولنا النظر بدقة إلى بعض الأعمال الخدمية اليوم لوجدنا أن المتقدم إليها يحتاج إلى شهادة، خبرة في العمل لا تقل عن سنتين وأصبح المجتمع أيضا يساعد على تحقيق الشروط السابقة من خلال افتتاح المعاهد والكليات التي تخرج جيل الأعمال الخدمية مثل المعاهد الفندقية، كلية السياحة، ...إلخ.

3 ـ الأعمال الخدمية خلقت فرص أفضل لعمل أبناء الجيل الحالي، تتصف بمكانة اجتماعية مرتفعة ودخل اقتصادي متميز جعل الجيل الحالي يعيش حالة من الرفاهية المفرطة أكثر من الأجيال السابقة بكثير. والكثير من المهن الخدمية الحالية إن جاز لنا التعبير يمكن وصفها بأعمال ذوي الياقات البيضاء والذين كانوا قلة بين مجموع الأفراد العاملين بالنشاط الاقتصادي الصناعي. هذا لا يعني أن كل العاملين في الأعمال الخدمية مرتفعي المكانة الاجتماعية، هناك الكثير منهم مكانتهم الاجتماعية متدنية إلى حد ما ولكن الدلائل الإحصائية تشير إلى أن مكانة أبنائهم الاجتماعية أعلى من مكانة والديهم.

4 ـ تؤكد المؤسسة الديوانية البيروقراطية على أن عالم الاقتصاد الراهن يختلف عن سابقه بعدة طرق أهمها نمو المؤسسة الديوانية. فإذا رجعنا إلى تاريخ البشرية نجد أن الإنجاز الكامل للعمل كان يتم تنفيذه من قبل الأسرة ومن ثم عبر التطور التاريخي للبشر انتقل خارج حدودها. أي نحو محلات الحرف اليدوية الصغيرة ومن ثم ذهب إلى ملاك الأعمال الصغيرة الذين يمثلون الأب وأبناءه الذين يشتركون في مهنة واحدة.

وفي سياق التطور استبدل هذا الشكل من العمل المشترك بين الأب وأولاده بالتعاونيات الكبيرة المملوكة من قبل أصحاب الأسهم والسندات الغائبين، ويكون مسؤولاً عنها مديرون مهنيون متخصصون في الإدارة بشكل ديواني

عصري. على سبيل المثال نلاحظ حصر المؤسسة الديوانية في الاقتصاد الأمريكي لا يديرها شخص واحد، بل يديرها عدة أشخاص، أو تديرها جماعة من مالكي الأسهم والسندات وهذه الخاصية تعطيها سمة فاعلة في تحريك سياستها نحو أهداف وغايات أفضل من الإدارة التي يديرها ويتحكم بها شخص واحد.

☜ ومن أهم آثار وتبعات هذا النظام الاقتصادي آنف الذكر،

هو: قدرة المالك في الابتعاد عن سيطرة وتوجيه مؤسسته، بالوقت الذي باستطاعته التفاعل مع مديري الأعمال المتخصصين في الإدارات الفنية والمالية، وفي الحالات الأخرى يكون هناك مجلس استشاري يوجه الإداريين من خلال استلامه التوجيهات العامة من المالكين الغائبين وفي الوقت ذاته يلتزم بتطبيق قوانين ولوائح الأنظمة في المؤسسة مستخدماً مبدأ المحفزات والمكافآت المالية للموظفين كل حسب موقعه في سلم العمل الديواني. مما يمكن القول معه على أن العمال المعاصرين قد تكونّوا مهنياً من خلال دوائرهم المهنية والديوانية وليس من خلال الصناعة اليدوية أو الحرفية أو الأسرة التي تشتغل بعمل معين مما زاد من نمو البيروقراطية، التي سيزداد نموها بازدياد الصناعة الخدمية في المجتمع.

أما التغيرات التي حصلت في نهاية القرن العشرين والتي تجاوزت مرحلة التصنيع إلى مرحلة ما بعده والتي تمثل المجتمع المعلوماتي في إنتاج المعرفة بوساطة استخدام الإنترنت والحاسوب وآلياته وبرامجه والمهنيين في هذا المجتمع من أصحاب الاختصاصات الدقيقة في إنتاج المعلومات والمعرفة بشكل منسق لأن المصدر الرئيسي لهذا المجتمع المعاصر هو الحصول على المعلومات الدقيقة وخلق المعرفة ونشرها وتوزيعها في مجال العلوم والحاسوب والاقتصاد والهندسة وباقي الاختصاصات المهنية بحيث أصبحت تقود بشكل متزايد الجماعات الاجتماعية.

✓ **أما على مستوى الثقافة فقد حصلت حرية في الأعمال الإبداعية والابتكارية وأعمالهم المدنية مما ساعد بلورة مجموعة من الأحداث يمكن إجمالها على النحو التالي:**

1 ـ الاتجاه نحو المهن الخدمية التي تزامنت مع انهيار الاستخدام والعمل من مقاطع إنتاجية أخرى وهذا ما حصل مع بداية مرحلة التصنيع حيث انهارت الأعمال الزراعية وحلت محلها أعمال صناعية وكان هذا إبان القرن الثامن عشر.

2 ـ تغاير وعدم تجانس الأعمال الخدمية وهذا لا يمكن اعتباره مؤشراً لأعمال ذوي الياقات البيضاء لأن هذا التغاير وعدم التجانس يجمع بين المعرفة البسيطة والأولية في الأعمال المكتبية والنقابية بذات الوقت.

3 ـ اشتراك عدة أعمال خدمية في عملية إنتاج السلع المادية المعتمدة ـ جزئياً على الإنتاج المصنعي ... وهكذا فإن برنامج الحاسوب يعمل في معمل صناعي يصمم ويتعامل مع تشغيل أدوات الماكينة المتضمنة عملية إنتاج السلع المادية.

4 ـ إن انتشار استعمال برامج الاتصالات الإلكترونية زاد من اعتماد الإنتاج الصناعي عليها أكثر من أي وقت مضى. يبالغ الجميع في مجتمع ما بعد التصنيع في أهمية العوامل الاقتصادية في إحداث التغير الاجتماعي.

أولاً ـ المدخل إلى التغير:

- إن الولوج إلى موضوع التغير (تعريفه، المصطلحات المرتبطة به، أسبابه، أنواعه، وآثاره) يتطلب من الباحث القدرة على وصف وتحليل المجتمع المدروس قبل التعرض للتغير **وهذا الأمر مطلوب من أجل قياس آثار التغير الحاصلة فيه من حيث:** القوة، الاتجاهات، السلبيات والإيجابيات، مع ملاحظة حركة مسيرة المجتمع.
-

- هذا الأمر يمكن الباحث من النظر إلى الأجزاء القابلة والمتجاوبة مع التغير الحاصل من عدمها، ومعرفة أسباب عدم الاستجابة أو أسباب التأخر في الاستجابة.

- **والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن أي باحث:**

هل المجتمع بكامله يمكن أن يكون عرضة للتغير؟ هل التغير الحاصل في المجتمع نتائجه بمجملها إيجابية؟ هل يستطيع الباحثون على اختلاف تخصصاتهم التأثير باتجاه التغير الإيجابي ورفض التغير السلبي؟ هل سمة التغير خاصة بكل المجتمعات وبكامل أنساقها؟

في الحقيقة قد لا يستطيع باحث بمفرده الإجابة عن جميع ما تم ذكره من تساؤلات ولكن يمكن على الأقل للباحث أن يضع المجتمع المدروس بكافة أنساقه على طاولة البحث ولكن قبل حدوث التغير المرتقب وبخاصة عناصر المجتمع الثقافية (معايير، قيم، توجه المجتمع المدروس الزمانية والتكنولوجية) التي تكون منسجمة فيما بينها أي لا توجد بينها صراعات واختلافات. لذا نجد الأفراد في المجتمع يخضعون لها ويلتزمون بها ولا يستثنى منها كبير أو صغير ، كما أن هذه العناصر الثقافية بمجملها تلزم الأفراد على الخضوع لها ولا تتسامح بأن يتجاوزها أي فرد من الأفراد كما ترفض أن يستخدم أي فرد من أفراد مجتمعها أن يستخدم غيرها بل لا تتقبل المعايير الآتية من مجتمعات أخرى لأنها ترفض استخدام غير ثقافة مجتمعها ومن يفعل غير ذلك تنعته بوصمة الشذوذ والانحراف وغيرها كما ترفض المزاوجة بين معاييرها ومعايير ثقافات لا تتفق معها بالدرجة والنوع لأنها أحد أركان الهوية الثقافية والاجتماعية لأبناء مجتمعها.

وتأتي بعد المعايير في المجتمع القيم التي تتوارثها الأجيال عبر آلية التنشئة الاجتماعية وغالباً ما تكون هذه القيم شفوية غير مكتوبة وهي والمعايير تتصفان بالصفة الدينية المقدسة أكثر من اتصافها بالصفة العرفية التي تدخل

فيها مقاييس الحلال والحرام والمقدس والمنبوذ وسواها من الضوابط السلوكية والخلقية، وهذه الصفة بالذات تجعلها تتعامل مع العناصر الثقافية الأخرى خارج مجتمعها من زاوية قربها أو بعدها منها وتجانسها أو تضادها معها.

- من هنا ومن خلال البحث في وظيفة هذه العناصر الثقافية غير الضبطية ونعني هنا المعايير والقيم أنها تقوم بوظيفة الوصل بين الماضي والحاضر ومن هنا تنشأ صعوبة تغييرها حيث يستلزم هذا التغيير مدة طويلة أو في حال تعرض المجتمع لحرب أو للتكنولوجيا الحديثة.
- وكما سبق وتم ذكره التغير صعب ومستحيل دون وجود أسباب قاهرة (كالحرب أو الصراعات أو الطاقة ... الخ). أما على صعيد البناء الاجتماعي لذات المجتمع فإن أدوار الفرد والمكانات التي يشغلها تكون محدودة وموروثة وقليلة التخصص، بمعنى آخر فإن نظام تقسيم العمل يكون قائماً على أساس الجنس، ونعني هنا توزيع أدوار خاصة ومحددة لكل من الجنسين في المجتمع فالرجال يقتصر عملهم خارج إطار أمور المنزل، في حين ينحصر عمل النساء ضمن جدران المنزل مع وجود استثناءات محدودة (مدرسة، ممرضة، طبيبة). وغالباً ما يكون عمل الرجال والمقصود هنا بالمجتمعات التقليدية التي يتم من خلالها تعلم الحرف الأسرية للأبناء وتوارث هذه المهن عبر الأجيال ويكون هنا اتجاه التغير أو الحراك الاجتماعي أفقياً وليس عموديا فابن الحداد حداداً، وابن النجار نجاراً، وابن الفلاح فلاحاً، والحلاق حلاقاً ... الخ.

وهنا يبدو الأمر باديا للعيان أننا نتحدث عما قبل المجتمعات الحديثة أي المجتمعات التقليدية المحكومة بالعرف والعادة والتقليد أي الأنظمة العرفية والقوانين غير المكتوبة. أي ما قبل مجتمع الدولة المدنية فالإنسان في هذه الدولة دوره ومكانته تحددها نظم المجتمع وقوانينها وقدرته على اكتساب الأدوار الاجتماعية التي يريدها المجتمع. فالطب ليس مهنة تورث ولا الفيزياء

ولا الكيمياء ولا الهندسة، لكن كل هذه كانت ادوار ومهن يرثها الأفراد وراثة من الجماعات التي ينتمون اليها فالطبيب لا بد أن يورث حكمة الطب لأبنائه والقاضي أيضاً والمشيخات هي أيضاً مكانات موروثة يرثها الأبناء من آبائهم كما يرثون لون الأعين وطول القامة وغير ذلك أنها نظم المجتمعات التقليدية التي تندرج في أنساق المعرفة الإنسانية القديمة وغير المنطقية والخاطئة ما هو إيمان الإنسان أن الأرض هي مركز الكون كذلك الحال هو الإيمان بأن ابن الشيخ شيخ.

وطالما أننا مازلنا نسرد الكلام عن المجتمع التقليدي، فهذا الأمر يستوجب الإشارة إلى أن مكانات وأدوار الأفراد في هذا المجتمع محدودة وقليلة ومتوارثة ولا تخرج عن النسق القرابي بمفهوميه الدموي والاجتماعي ـــ الدموي القائم على قرابة الدم، والاجتماعي القائم على القرابة الاجتماعيةـــ حيث يتاح للجميع معرفة بعضهم البعض ليس معرفة سطحية وهامشية فقط، وإنما معرفة معمقة تعتمد على الأمور الدقيقة من طباع وأخلاق وعادات الآخر المرتبط به اجتماعياً. أما من عرف عنه سوء السمعة فالويل له لأن هذا يعني القطيعة والهجر والابتعاد عن التعامل معه ناهيك عن تعرف الآخر في نمط التفكير والأحلام والآمال.

- إذاً في هذه الحالة يستطيع عالم الاجتماع أن يلخص ما سبق بمصطلح علاقات الوجه بالوجه تلك العلاقات التي لا يستخدم فيها الآخر غير ذاته بعيداً عن الوسائط الحالية المستخدمة في التبادل الاجتماعي من تلفون، محمول، إنترنت، فاكس، ... الخ. وهي الوسائط التي تستخدم اليوم في القرن الحادي والعشرين وتهمل في أغلب الأحيان الحميمية الجميلة التي كانت سائدة في ذلك المجتمع.
- هذا ناهيك عن وجود جماعات صغيرة في المجتمع تتشبث بمجموعة من المواقف التي غالبيتها يتخذ الوقف العاطفي تجاه الأحداث والأشخاص، وهؤلاء

يمكـن وصـفهم ووصـف مـواقفهم بالصـلبة بمعنـى وضـوح وصـرامة قواعـدها السلوكية ومعاييرها وقيمها الاجتماعية غير القابلة للنقاش والجدال، وخاصة إذا عرفنا أن تعزيز هذه المواقف يتم عبر استخدام وسائل ضبط اجتماعية عرفية كاللفظ والقيل والقال ونظرة الناس والوصم العرفي وقسوتها قد تجعل من الصعب للفرد تحملها مما يعرضه للطرد والنبذ في مجتمعه.

- ضمن هذا العرض والتشريح للمجتمع قبل التغيير لا بد من الوقوف على أدوار الجنسين فيه تلك الأدوار التي تكون محددة سلفاً قبل ولادة الفرد وهذه المحددات موروثة لا يسمح لكليهما بالخروج منها حتى لو كان هذا الفرد من صفوة المجتمع.
- ولو تعمقنا في تشريح المجتمع وبخاصة النسق الأسري فيه لوجدنا أن خلية المجتمع الأولى ممتدة تتألف من أجيال ثلاثة (الأجداد والأبناء والأحفاد) يقطنون في منزل واحد، يتعاونون حسب الأدوار الموزعة لكل من العناصر المشكلة للأسرة، اقتصادياً واجتماعياً والمرأة المميزة وذات المكانة المرتفعة في مجتمع كهذا هي المرأة المنجبة، كما أن الرجل المزواج في هذا المجتمع يحظى أيضا بمكانة مرموقة.
- أما بشأن السلطة في هذا المجتمع فهي رمزية لا تتدخل في شؤون المجتمع إلا في حالات نادرة والسبب اتساع النظام العشائري والضوابط العرفية.
- في هذه المجتمعات لا بد وأن يكون المدخل الرئيسي للاقتصاد الزراعة مع امتلاك صناعات خفيفة مثل حياكة السجاد والخياطة وصناعة الأدوات البدائية للزراعة وصناعة الحلي والأدوات الزراعية ... الخ. المدارس قليلة وفي هكذا مجتمعات تزداد وفيات الأطفال لضعف الخدمات الصحية المقدمة لهم مما يبقي المجتمع صغيراً ومتوسط عمر الفرد فيه ضئيلاً ومحدوداً لسوء الرعاية الصحية

والخدمية فيه. كما أن النزعة الدينية في هذه المجتمعات عالية الالتزام بالتعاليم الدينية ويتم اللجوء للدين في المواقف الصعبة التي يعجز فيها الفرد عن إيجاد حلول لها.

- وما دمنا في تشريح المجتمع قبل تعرضه للتغير، لا بد من إجراء وقفة متأنية مع عقلية الفرد وطريقة تفكيره والقوى المتحكمة بهذا التفكير حيث يرفض عقل الفرد قبول أي شيء لا يراه. كما أنه ليس للفرد معارف خاصة به كونه يحمل عبر آلية التنشئة الاجتماعية حكم ومعارف تراثية جاهزة لا يسمح له المجتمع باستبدالها أو الخروج عنها. ويعد الفرد معرفته الذاتية صورة مصغرة لمعرفة مجتمعه.

ما هو التغير؟

التغير الاجتماعي حقيقة وجودية، فضلاً عن أنه ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية بل أنه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية فهو سبيل بقائها ونموها، فبالتغير يتهيأ لها التكيف مع واقعها، وبالتغير يتحقق التوازن والاستقرار في أبنيتها وأنشطتها وعن طريق التغير تحقق الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتعددة والمتجددة، وقد لعب التغير دوراً إيجابياً في نشأة الكثير من العلوم الطبيعية والدراسات الإنسانية، فقد أخذت ظاهرة التغير انتباه الإنسان منذ بدا يفكر في الوجود حيث لاحظها في حركة الأجرام السماوية، وانتقالها من مكان إلى مكان، ولمسها في تعاقب الليل والنهار فذهب خياله وفكره إلى تفسيرات ميثولوجية أسطورية والى تعليلات ثيولوجية لاهوتية، انتهت إلى إقامة علم الفلك والأجرام السماوية.

وكان الإنسان يقف حائراً أمام ظاهرة التغير الحياتي الذي ينطوي عليه التبدل المستمر للحياة والفناء، فيرجعها إلى قوة خفية قاهرة، أو إرادة إلهية تارة أخرى، حتى قنع بالتأمل في عمليتي(البناء، والفناء) بطريقة موضوعية إلى أن استطاع أن يستكمل مقومات علوم الحياة.

ثم ما لبث أن استدعت اهتماماته ظواهر التغير في المجال الاجتماعي، فقد راعه التغيرات الكثيرة التي ميزت الحياة الاجتماعية، لقد كان من أقرب الظواهر المتغيرة إلى ملاحظة الرجل البدائي العادي ما تجسد منها في الدورات الرئيسية والمتواترة التي شهدها في تعاقب الأجيال وتبدل مظاهر النشاط الاجتماعي على امتداد مفهوم الزمن الاجتماعي تلك الدورات التي تشمل الأعياد و المواسم الدينية بما تتميز به من متطلبات الانقطاع عن العمل الروتيني والتفرغ للنشاط الطقوسي مما بلور في الوجدان الإنساني مظاهر التغير بين الطبيعة العلمانية و الطبيعة القدسية إن النظرة التتبعية لأي تنظيم اجتماعي كفيلة بأن تكشف النقاب عن مدى ما أصابه من تغير كمي وتطوير نوعي ، فلقد اعتمدت المجتمعات التقليدية على الأسرة والمؤسسات الدينية في تحقيق مطالبها وتنظيم شؤونها العمرانية وتنسيق أنشطتها الاجتماعية ولم يكن تنظيمها السياسي قائماً على سلطة مركزية.

ولزيادة الأمور توضيحاً وتبسيطاً يكفي أن ترتد إلى المجتمعات البدائية التي عاشت في ترابطات متعاونة لسد احتياجاتها الغذائية والدفاعية متنقلة من حياة اجتماعية تعتمد على قطف الثمار والصيد البري، و البحري، والرعي، والزراعة البدائية إلى مرحلة استقراريه تتميز بتنظيم شؤونها العمرانية التي أمدتها بحقائق ومعلومات وتجارب وخبرات عن استئناس الحيوان وتكوين مدخرات وصناعة أدوات منزلية ودفاعية إلى أن ظهر نظام الملكية –ملكية الأرض الأتباع – واستقرت بصورة مستقطبة في ظل النظم الإقطاعية التي أخذت تتداعى بعد أن نشأت وتقدمت الحركة الصناعية التي انبثقت عنها الطبقة البرجوازية الرأسمالية التي اختفى في ظلها القنانة، والعبودية ولكن ازدهر في كنفها صراع طبقة البروليتاريا التي أقامت بناءً اجتماعياً جديداً في إطار الاشتراكية المعاصرة.

وإذ شئنا أن نضع الخطوة الرئيسية لتطور القوى المنتجة منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا، تراءت لنا الأدوات الحجرية الغليظة والأقواس والسهام، التي عاصرت عبور الإنسانية من مرحلة الصيد وقطف الثمار إلى استئناس الحيوان وتربية المواشي بشكل بدائي ثم تداعت لنا فترة الانتقال من الأدوات الحجرية المعدنية – المحراث والفأس الحديدية – التي تواكب الانتقال إلى غرس النباتات والزراعة وما تبع ذلك من تحسين على الأدوات المعدنية التي مكنت الإنسانية من صناعة الأواني الفخارية وتطور الحرف اليدوية ثم تأتي مرحلة انفصال الحرف اليدوية عن الزراعة وتقدم الحرف المستقلة مع تطور التجارة إلى المصانع اليدوية ثم الصناعة الأولية وظهور الصناعة الميكانيكية و الكيماوية و البتروكيمياوية واحتمالات إنتاج الطاقة الذرية وكل هذه التغيرات لا يمكن أن تحدث بمنأى أو استقلالية عن الناس باعتبار أنهم عنصر أساسي في القوى المنتجة يتغيرون ويتطورون بتغير أدوات الإنتاج وتطورها من حيث خبراتهم في الإنتاج، وعاداتهم في العمل والتشكيلات التي تنظم وجودهم الاجتماعي، فاهتز كيان المجتمع القروي الذي لم يعد يقوم بدور قيادي في النظام الاقتصادي، وارتد دور النسق القرابي والعائلي في التنظيم الاجتماعي وتأثر النسق الديني بتزايد الفعالية الوظيفية للتشريع العلماني والتخطيط العلمي.

وأسرع التغير إلى ميدان الإنتاج الاقتصادي والحقل السياسي الإداري والمجال الاجتماعي ونلخص قائلين أن التغير حقيقة تاريخية تتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية، وتصيب النظم والعلاقات الإنسانية التي تتفاعل وتترابط وتتكامل فيما بينها فكل صورة من صور تغير هذه الحقيقة الوجودية البيولوجية والتاريخية والاجتماعية يمكن لمسها في كل مجتمع من المجتمعات البشرية.